

مرسوم اتحادي رقم (92) لسنة 2023

بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كوت ديفوار
بشأن التشجيع المتبادل وحماية الاستثمارات

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،

وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كوت ديفوار بشأن التشجيع المتبادل وحماية الاستثمارات، والتي تم التوقيع عليها في مدينة دبي بتاريخ 24 نوفمبر 2021، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:

بتاريخ: 4 / ذي القعدة / 1444هـ

الموافق: 24 / مايو / 2023م



اتفاقية

بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

و

حكومة جمهورية كوت ديفوار

بشأن

التشجيع المتبادل وحماية الاستثمارات





ان حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كوت ديفوار، المشار اليهما فيما يلي "بالطرفين المتعاقدين؛

اعترافاً منهما بالمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها الاستثمار في التنمية المستدامة للطرفين المتعاقدين، ولا سيما من خلال الحد من الفقر، وزيادة القدرة الإنتاجية، والنمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية البشرية؛

وسعيّاً منهما لتعزيز، تشجيع وخلق ظروف استثمار مثلى بهدف استكشاف الفرص الاستثمارية التي تعزز التنمية المستدامة في إقليم كل طرف؛

ورغبة منها في تعزيز تعاون اقتصادي أكبر بين الطرفين فيما يتعلق باستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر؛

وإذ يؤكدان على حق كل طرف متعاقد في تنظيم واتخاذ تدابير جديدة تتعلق بتعزيز الاستثمار، وحماية البيئة والنظام العام والصحة في إقليمه من أجل تحقيق أهداف السياسة الوطنية؛

وإذ يرغبان في تعزيز بيئة مواتية لتنمية قطاع خاص حيوي على اقليميهما يسهل خلق فرص العمل، ويعزز نقل التكنولوجيا، ويعزز حقوق الإنسان، والتنمية البشرية، ويدعم النمو الاقتصادي الطويل الأجل، ويسهم بفعالية في مكافحة الفقر؛

وإذ يؤكدان استعدادهما لمنع الفساد في نظم الاستثمار وتعزيز القوانين التنظيمية التي تشجع الشفافية والمساءلة في إدارة الشركات والسلوك التجاري المسؤول،

فقد اتفقا على ما يلي:



المادة 1: التعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية:

1. يقصد بمصطلح "الاستثمار" أي نوع من الأصول التي يحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر ويستثمرها مستثمرو طرف ما في إقليم دولة الطرف الآخر وفق قوانينه وتشريعاته وتحديدا:
 - (أ) الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، فضلا عن أي حق آخر، مثل الرهون العقارية والتعهدات والممتلكات والحقوق المماثلة؛
 - (ب) شركة وأسهم وحصص وسندات وغيرها من أشكال المشاركة في الشركات؛
 - (ج) مشاريع التسليم الجاهز والإدارة وتقاسم الإيرادات وغيرها من العقود المماثلة؛
 - (د) السندات الحكومية والأوراق المالية وغيرها من أشكال الديون؛
 - (هـ) المطالبات المتعلقة بالأموال أو أي أصول أو أداء آخر له قيمة اقتصادية؛
 - (و) حقوق الملكية الفكرية والصناعية، مثل حقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والعمليات التقنية والخبرة وحسن النية، التي ترتبط بالاستثمار؛
 - (ز) الحقوق الممنوحة بموجب القانون أو بموجب عقد مثل الامتيازات أو التراخيص أو الاذونات والتصاريح.

2. لا يشمل الاستثمار ما يلي:

- (أ) العقود التجارية لبيع سلع أو خدمات من قبل مواطن أو شركة تابعة لطرف إلى مواطن أو إلى شركة في إقليم الطرف الآخر؛ أو
- (ب) تقديم الائتمان في المعاملات التجارية مثل التمويل التجاري.



لكي يعتبر أحد الأصول استثماراً لأغراض هذه الاتفاقية، يجب أن تكون له خصائص الاستثمار، بما في ذلك خصائص مثل الالتزام برأس المال أو الموارد الأخرى، وتوقعات الربح أو الفائدة وتحمل المخاطر.

لا يعتبر قرار التحكيم أو أي أمر أو حكم يصدر فيما يتعلق بالاستثمار استثماراً لأغراض هذه الاتفاقية.

3. يقصد بتعبير "الإقليم":

(أ) فيما يتعلق بجمهورية كوت ديفوار، الأراضي البرية، والمياه الداخلية، والبحر الإقليمي، والمجال الجوي فوقها، فضلاً عن المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري اللذين تمارس عليهما جمهورية كوت ديفوار، وفقاً للقانون الدولي، حقوقاً سيادية لأغراض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية والبيولوجية والمعدنية الموجودة في مياه البحر،
(ب) بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة: أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، وبحرها الإقليمي، ومجالها الجوي، والمناطق تحت سطح البحر التي تمارس عليها دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الدولي وقانون دولة الإمارات العربية المتحدة؛ بما في ذلك المنطقة الاقتصادية الخالصة والجزر الخاضعة لولايتها فيما يتعلق بأي نشاط يجري في مياهها وقاع البحار وتربتها التحتية فيما يتعلق باستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية بموجب قانونها وقانونها الدولي.

4. يعني مصطلح "الاجراءات" أي قانون، قاعدة، تشريع، ممارسة، سياسة، قرار يتخذه طرف متعاقد أو اقسامه السياسية الفرعية او ادواته.

5. يقصد بمصطلح "اتفاقية أكسيد" اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى التي فتحت للتوقيع عليها في واشنطن العاصمة في 18 مارس 1965.

6. مصطلح "قواعد الأكسيد التسهيلات الإضافية" تعني القواعد التي تحكم المرفق الإضافي لإدارة الإجراءات من قبل أمانة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.



7. مصطلح "المدعي" يعني المستثمر أو المستثمر المزعوم الذي يسعى للحصول على تعويض عن الانتهاك المزعوم لهذه الاتفاقية.
8. يقصد بتعبير "المدعى عليه" الطرف المتعاقد الذي هو طرف في الإجراءات.

المادة 2: نطاق التطبيق

1. تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين، وفقا لقانونه الداخلي، سواء تمت قبل دخولها حيز النفاذ أو بعده. ومع ذلك، فإنها لا تطبق على النزاعات التي نشأت قبل دخولها حيز النفاذ، وتطبق هذه الاتفاقية على النزاع المستمر.
2. لا تطبق احكام هذه الاتفاقية على الإجراءات الضريبية.
3. الموارد الطبيعية غير مشمولة بهذه الاتفاقية في حالة دولة الامارات العربية المتحدة وأيضا في حالة كوت ديفوار.

المادة 3: تشجيع الاستثمارات

1. يقوم كل طرف وفق سياسته العامة في مجال الاستثمارات الأجنبية، بتشجيع استثمارات مستثمري الطرف الآخر في إقليمه الوطني، ويعترف بهذه الاستثمارات وفقا لقوانينه وأنظمتها.
2. ولا يجوز لأي من الطرفين أن يغير عقدا استثماريا بشكل احادي.
3. يشجع كل طرف ويبرئ الظروف المواتية للمستثمرين من الطرف الآخر للاستثمار في أراضيه.
4. يجوز للطرف المتعاقد، وفق قوانينه وأنظمتها، أن يمنح إعفاء ضريبيا أو أن يوفر نظاما ماليا خاصا للمستثمرين في مجالات صناعية محددة وفقا لقوانين الطرفين.

المادة 4: حماية الاستثمارات ومعاملتها

1. يقوم كل طرف بمنح الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف الآخر في إقليم الدولة الأولى معاملة عادلة ومنصفة، فضلا عن الحماية والأمن الكاملين وفقا للتشريعات الدولية.



2. من المفهوم أن الطرف لا ينتهك الالتزام بتوفير معاملة عادلة ومنصفة المنصوص عليها في الفقرة 1 ما لم يتخذ تدابير أو مجموعة من التدابير التي تشكل ما يلي:

(أ) إنكار العدالة؛

(ب) الإخلال الأساسي بالإجراءات القانونية الواجبة؛

(ج) التعسف الواضح؛

(د) التمييز الموجه لأسباب غير مشروعة بشكل واضح مثل نوع الجنس أو العرق أو المعتقدات الدينية؛

(هـ) عدم توفير الحماية والأمن الكاملين.

يكون التدبير "تعسفياً بشكل واضح" عندما يكون من الواضح أن التدبير لا يرتبط بشكل عقلائي بهدف سياسي مشروع، مثل عندما يكون التدبير قائماً على التحامل أو التحيز وليس على المنطق أو الحقيقة.

3. ولن يقوم أي من الطرفين المتعاقدين بأي شكل من الأشكال، باتخاذ تدابير غير معقولة أو تمييزية، بعرقلة إدارة أو صيانة أو استخدام أو التمتع بالاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف الآخر أو التخلص منها.

4. يمثل كل طرف بأي التزام يكون قد أبرمه فيما يتعلق باستثمار لمستثمر من الطرف الآخر.

5. ان تحديد انه كان هناك اخلال بحكم اخر في هذه الاتفاقية أو اتفاقية دولية منفصلة لا تثبت حدوث اخلال بهذه المادة.

6. ومن المفهوم أن "المعاملة العادلة والمنصفة" و "الأمن المادي" لا يتطلبان معاملة، بالإضافة إلى أو خارج ما يقتضيه الحد الأدنى من معايير معاملة الأجانب بموجب القانون الدولي.



المادة 5: معاملة الدولة الاولى بالرعاية

1. يقدم كل طرف لمستثمري الطرف الآخر واستثماراتهم معاملة لا تقل ملائمة عن تلك التي يوفرها، في ظروف مماثلة، لمستثمري أي دولة ثالثة واستثماراتهم، فيما يتعلق باقتناء الاستثمارات وإدارتها، ادائها وتشغيلها والتصرف فيها.

2. من المتفاهم عليه ان الاشارة الى "ظروف مماثلة" في الفقرة 1 تتطلب إجراء دراسة شاملة، على أساس كل حالة على حدة، لجميع ظروف الاستثمار، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) أثره على أطراف ثالثة والمجتمع المحلي؛

(ب) أثره على البيئة المحلية، الإقليمية او الوطنية، بما في ذلك الاثار التراكمية لجميع الاستثمارات في إقليم على البيئة؛

(ج) القطاع الذي يتواجد به المستثمر؛

(د) الهدف من الاجراء المعني؛ و

(هـ) العملية التنظيمية العامة المطبقة على الاجراء المعني.

المراجعة المشار اليها في هذه الفقرة لن تكون محدودة او متحيزة لصالح أحد العوامل.

3. لمزيد من اليقين، فان المعاملة المشار اليها في الفقرة 1 لن تشمل اليات تسوية النزاعات، المسائل الإجرائية أو القضائية، أو الالتزامات المتعلقة بالالتزامات الموضوعية للدولة المضيفة بموجب هذه الاتفاقية أو اتفاقيات دولة أخرى.



4. لا يجوز تفسير أحكام هذه المادة المتعلقة بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية على أنها تلزم الطرف

المتعاقد بأن يمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر فائدة أي معاملة أو تفضيل أو امتياز ينتج عن:

(أ) منطقة تجارة حرة قائمة أو مستقبلية أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتفاقية دولية

مماثلة يكون الطرف المتعاقد طرفاً فيها أو قد يصبح طرفاً فيها؛ أو

(ب) اتفاقيات الاستثمار الدولية التي يكون الطرف طرفاً فيها والتي وقعت أو دخلت حيز النفاذ قبل

دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ؛ أو

(ج) أي اتفاقية أو ترتيب دولي يتعلق كلياً أو في المقام الأول بالضرائب أو أي تشريع وطني يتعلق كلياً

أو في المقام الأول بالضرائب.

5. لا تسري أحكام هذه المادة على العقود الحكومية والمنح والقروض والضمانات والتأمين الممنوح

للمشاريع المحلية.

المادة 6: المعاملة الوطنية

1. مع الخضوع لقوانينه وتشريعاته، يقدم كل طرف متعاقد للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر

واستثماراتهم معاملة لا تقل ملائمة عن تلك التي يوفرها في ظروف مماثلة لمستثمريه واستثماراتهم

فيما يتعلق باقتناء وإدارة وإداء وتشغيل الاستثمارات والتصرف فيها.

2. لا تنطبق أحكام هذه المادة على المشتريات الحكومية أو الإعانات الحكومية، المنح، القروض

للشركات الصغيرة والمتوسطة.



المادة 7: نزع الملكية

1. لن يشرع أي من الطرفين في عمليات نزع الملكية أو التأميم أو التدابير التي لها أثر مماثل (يشار إليها فيما يلي باسم "نزع الملكية") ضد استثمارات مستثمري الطرف الآخر، إلا عندما تتم ذلك المصادرة:
 - (أ) لأغراض المنفعة العامة؛
 - (ب) على أساس غير تمييزي
 - (ج) في إطار الإجراءات القانونية؛
2. التعويض الذي قد ينجم عن عدم الامتثال للنقطة ج من الفقرة 1 من هذه المادة يعادل القيمة السوقية للاستثمار الذي صودر قبل نزع الملكية أو المصادرة الوشيكة مباشرة يجب أن يكون قابلاً للتنفيذ فعلياً، وأن يكون قابلاً للتحويل بحرية وأن ينفذ دون تأخير.
3. يعادل التعويض القيمة السوقية العادلة للاستثمارات المصادرة وقت الإعلان عن نزع الملكية أو عند حدوث نزع الملكية، أيهما يحدث أولاً. وينبغي ألا تعكس القيمة السوقية العادلة أي تغيير ينشأ في القيمة لأن نزع الملكية أصبح علنياً في وقت سابق.
4. يجب دفع التعويض دون تأخير ويشمل الفائدة القانونية التي يمكن أن يحددها البنك المركزي للطرف من وقت لآخر، مع مراعاة التأخير حتى لحظة الدفع. وسيكون قابلاً للتنفيذ بشكل فعال وقابل للتحويل بحرية، وسيحول بحرية إلى عملة الطرف المعني من المستثمرين، وكذلك إلى عملات قابلة للاستخدام بحرية بسعر سوق الصرف الساري في تاريخ نزع الملكية.



5. يحق للمستثمرين المتضررين من المصادرة الوصول إلى المحاكم أو المحاكم الإدارية أو هيئات أحد الأطراف المصادرة لطلب مراجعة سريعة لقضية المستثمر ومبلغ تعويض المصادرة وفقا للمبادئ المنصوص عليها في هذه المادة.
6. غير أن الفقرتين 1 و2 من هذه المادة لا تؤثران بأي شكل من الأشكال على حق الطرف في إنفاذ القوانين أو في اتخاذ التدابير أو الإجراءات التنظيمية التي يرى أنها ضرورية لحماية أهداف الرفاهية المشروعة للجمهور، في مجال الصحة العامة والسلامة والبيئة.
7. على الرغم من أحكام هذه المادة، لا تخضع الأصول السيادية والصناديق السيادية لتأميم أو نزع ملكية أو عزل أو منع أو تجميد من قبل أي طرف من الطرفين أو أي من هذه التدابير بشكل مباشر أو غير مباشر بناء على طلب طرف ثالث.
8. لمزيد من اليقين، فانه من المفاهيم عليه، أن نزع الملكية المباشر يحدث عندما يتم تأميم استثمار ما أو أخذه مباشرة عن طريق النقل الرسمي للملكية أو الاستيلاء التام.
9. يحدث نزع الملكية غير المباشر إذا كان لأي إجراء أو سلسلة من الإجراءات التي يتخذها طرف متعاقد أثر يعادل نزع الملكية المباشرة، من حيث أنه يحرم المستثمر إلى حد كبير من سمات الملكية الأساسية لاستثماره، بما في ذلك الحق في استخدام استثماراته والتمتع بها والتصرف فيها، دون نقل سند ملكية رسمي أو مصادرة تامة.
10. لتحديد ما إذا كان إجراء أو سلسلة من الإجراءات التي يتخذها طرف متعاقد، في حالة واقعية معينة، تشكل نزعا غير مباشر للملكية، من الضروري إجراء تحقيق قائم على الوقائع لكل حالة على حدة، يأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، العوامل التالية:



(أ) الأثر الاقتصادي للإجراء أو سلسلة الإجراءات، حتى وإن كان مجرد اتخاذ أحد الإجراءات أو سلسلة الإجراءات من جانب طرف متعاقد له أثر سلبي على القيمة الاقتصادية للاستثمار، لا يثبت وجود أي أثر اقتصادي؛

(ب) مدة الاجراء، الغرض منه وسياقه.

المادة 8: التعويض عن الخسائر

1. يمنح المستثمرون من أحد الطرفين الذين تكبدوا خسائر من استثماراتهم في أراضي الطرف الآخر نتيجة للحرب أو النزاع المسلح أو أعمال الشغب الأهلية أو حالة الطوارئ الوطنية أو الثورة أو التمرد أو الشغب فيما يتعلق بالرد أو التعويض أو أي تسوية أخرى، معاملة لا تقل ملائمة عن المعاملة الممنوحة لمستثمريها أو للمستثمرين من أي دولة ثالثة، أيهما أكثر ملائمة.
2. دون الإخلال بالفقرة 1 من هذه المادة، فإن مستثمري أحد الأطراف الذين، في أي من الأحداث المشار إليها في تلك الفقرة، سيتكبدون خسارة في إقليم دولة الطرف الآخر، وسيفعلون ذلك ويخضعون للاسترداد أو التعويض في الحالات الناجمة عن:

(أ) الاستيلاء على استثمارها أو جزء منها بالقوة أو سلطات الأخير، أو

(ب) تدمير استثماراتها أو جزء منها بالقوة أو سلطاتها، وهو ما لم يكن مطلوباً بسبب ضرورة الوضع.

المادة 9: التحويلات

1. يضمن كل طرف متعاقد حرية تحويل المدفوعات المتعلقة باستثمار داخل إقليم دولته وخارجها دون تأخير. وتشمل هذه التحويلات ما يلي:



- (أ) رأس المال الأولي والمبالغ الإضافية للحفاظ على أو زيادة الاستثمار؛
- (ب) العائد على الاستثمار؛
- (ج) المنتجات من بيع كل أو جزء من الاستثمار أو من التصفية الجزئية أو الكلية للاستثمار؛
- (د) المدفوعات التي تتم بموجب عقد، بما في ذلك اتفاقية قرض؛
- (هـ) إيرادات الموظفين المغتربين كجزء من استثمار في أراضيها؛ و
- (و) المدفوعات التي تتم وفقا للمادتين 6 و 7 من هذه الاتفاقية.
2. يسمح كل طرف بإجراء التحويلات المتعلقة باستثمار بعملة قابلة للتحويل بحرية بسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل.
3. بغض النظر عن الفقرتين 1 و 2، يجوز لأي من الطرفين أن يؤخر أو يمنع النقل من خلال التطبيق المنصف وغير التمييزي وحسن النية لقوانينه وأنظمته المتعلقة بما يلي:
- (أ) الإفلاس أو الإعسار أو حماية حقوق الدائنين؛
- (ب) إصدار الأوراق المالية وتداولها بأمان؛
- (ج) ارتكاب جرائم جنائية أو قضائية؛ أو
- (د) في حالة تنفيذ الإجراءات القضائية.

المادة 10: الحرمان من المنافع

1. يجوز لطرف أن يرفض منح منافع هذه الاتفاقية إلى مستثمر شخص اعتباري من الطرف الآخر وإلى استثمارات ذلك المستثمر إذا كان أشخاص من طرف غير متعاقد يملكون أو يسيطرون على استثماراته.
2. سيتم الحرمان من فوائد هذه الاتفاقية:
- أ - للأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية مزدوجة، أحدهم من الدولة المضيفة.



ب- للمستثمر الذي يخطط لاستثماره أو يكتسبه، من خلال كيانات وسيطة، أو الذي يكتسب جنسية أحد الطرفين أو يستخدمها لغرض الاستفادة من هذه الاتفاقية فقط.

3. يجوز لطرف أن يمنع منافع هذه الاتفاقية عن مستثمر من الطرف الآخر الذي هو شركة تابعة لذلك الطرف الآخر وعلى استثمارات ذلك المستثمر إذا لم يكن للشركة أنشطة اقتصادية كبيرة في أراضي الطرف بموجب الحق الذي ساهمت فيه أو تمت الموافقة عليه، وما إذا كان المستثمرون من طرف غير متعاقد أو من الطرف المتعاقد الذي يتخذ قرار الرفض يمتلك أو يسيطر على الشركة.

على الطرف الذي يرفض الاستحقاقات أن يبلغ الطرف الآخر قبل اتخاذ قراره.

4. دون الإخلال بالفقرات الواردة في هذه المادة، يبلغ رفض الدولة المضيفة للاستحقاقات إلى دولة المنشأ للمستثمر دون تأخير.

5. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يلزم الطرف المتعاقد بحماية الاستثمارات التي تتم برأس المال أو الأصول المستمدة من الأنشطة غير المشروعة. ويحتفظ المستثمر المعني بالحق في التقدم بطلب إلى المحاكم المختصة.

المادة 11: حظر متطلبات الأداء

لا يجوز لأي طرف متعاقد، فيما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية لمستثمر الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه، أن يفرض أو ينفذ أيًا من الشروط أو الالتزامات التالية:

(أ) تصدير مستوى معين أو نسبة مئوية معينة من سلعة أو خدمة؛

(ب) تحقيق مستوى معين أو نسبة مئوية وفقاً للمتطلبات الوطنية؛

(ج) شراء أو استخدام أو إعطاء الأفضلية للسلع المنتجة أو الخدمة المقدمة في أراضيها، أو لشراء السلعة أو خدمة من شخص في أراضيها؛



(د) ربط حجم الواردات أو قيمتها بحجم أو قيمة الصادرات أو حجم تدفقات العملات الأجنبية المرتبطة بذلك الاستثمار.

المادة 12: الحق في التنظيم

1. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه يمنع أي من الطرفين من اعتماد أو الحفاظ على أو تطبيق تدابير متوافقة مع هذه الاتفاقية الذي يراه مناسباً:

(أ) ضمان الامتثال لقوانين ولوائح أحد الطرفين التي لا تتعارض مع هذه الاتفاقية؛

(ب) حماية البيئة أو الحياة أو صحة الإنسان أو النبات؛

(ج) تنظيم حفظ الموارد الطبيعية القابلة للاستنفاد، الحياة أو غير الحياة؛ أو

(د) ضمان صون واستعادة السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن حماية مصالحها الأمنية الأساسية.

2- يخضع اعتماد هذه التدابير أو صيانتها أو تنفيذها بشرط ألا تطبق بطريقة تعسفية أو غير مبررة أو لا تشكل قيداً مقنعاً على استثمارات أحد الطرفين.

3- يدرك الطرفان أنه من غير المناسب تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيف إجراءات الصحة العامة أو السلامة أو التدابير البيئية.

المادة 13: تسوية منازعات الاستثمار بين الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

1. أي نزاع قد ينشأ بين مستثمر من طرف متعاقد واحد والطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثمار في إقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر، يسوى ودياً قدر الإمكان ويخضع للمفاوضات بين الطرفين المتنازعين.

2. تبدأ المفاوضات في التاريخ الذي يطلب فيه المستثمر المتنازع من أحد الطرفين المتعاقدين إجراء مفاوضات في إخطار خطي من الطرف المتعاقد الآخر. ولتيسير التسوية الودية للنزاع، يحدد الإشعار الخطي اسم المستثمر المتنازع وعنوانه، والمسائل، والأساس الواقعي للنزاع، واستنتاجات المستثمر



المتنازع (بما في ذلك أي مستندات داعمة) والأساس القانوني المفترض لها. ما لم يتفق على خلاف ذلك، تجري مشاوره واحدة على الأقل في غضون 90 يوما من التاريخ الذي طلب فيه المستثمر المتنازع في أحد الطرفين المتعاقدين إجراء مفاوضات من الطرف المتعاقد الآخر في إخطار خطي.

3. إذا تعذر تسوية أي نزاع بين مستثمر من طرف متعاقد واحد والطرف المتعاقد الآخر في غضون ستة أشهر من التاريخ الذي طلبت فيه هذه المفاوضات في إخطار خطي على النحو المذكور في الفقرة 2 من هذه المادة، ويعتزم المستثمر المتنازع تقديم النزاع إلى أحد الأطراف المدرجة في الفقرات 4 أ-هـ على المستثمر المتنازع قبل تقديم النزاع إلى إحدى المحاكم، إخطار الطرف المتعاقد الآخر في إشعار خطي بنيتة.

4. إذا تعذر تسوية هذا النزاع بين مستثمر من طرف متعاقد واحد والطرف المتعاقد الآخر في غضون ستة أشهر من التاريخ الذي طلبت فيه هذه المفاوضات في إخطار خطي، يحق للمستثمر أن يقدم النزاع إما إلى:

(أ) المحكمة المختصة للطرف المتعاقد في الإقليم الذي تم الاستثمار فيه؛ أو
(ب) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار عملاً بالأحكام السارية في اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى، فتح باب التوقيع عليه في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965، في حالة كان كلا الطرفين المتعاقدين طرفاً في هذه الاتفاقية.
(ج) هيئة تحكيم مخصصة أنشئت بموجب قواعد التحكيم التابعة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويجوز لطرفي النزاع أن يتفقا خطياً على الخروج عن قواعد التحكيم هذه؛ أو

(د) وبموجب القواعد التي تحكم المرفق الإضافي لإدارة الإجراءات من جانب أمانة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ("قواعد التسهيلات الإضافية للمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية") بشرط أن يكون أي من الطرفين المتعاقدين المتنازع أو الطرف المتعاقد للمستثمر، ولكن ليس كليهما، طرفاً في اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى، فتح للتوقيع في واشنطن في مارس 18، 1965؛ أو

(هـ) أي شكل آخر من أشكال تسوية المنازعات المتفق عليها من قبل أطراف النزاع.



5. ما أن يقدم النزاع إلى أحد محاكم تسوية المنازعات المذكورة في الفقرة 4 أ- ه فإنه لا يجوز للمستثمر اللجوء إلى تسوية المنازعات الأخرى من أجل تسوية المنازعات المدرجة في الفقرة 4. أ- هـ
6. لا يجوز للمستثمر أن يقدم نزاعاً إلى التحكيم إذا مضت أكثر من ثلاث سنوات على التاريخ الذي اكتسب فيه المستثمر لأول مرة، أو كان ينبغي أن يكتسب أولاً، معرفة بالانتهاك المزعوم ومعرفة أن المستثمر قد تكبد خسارة أو ضرراً.

المادة 14: القانون النافذ

1. تطبق المحكمة، عند إصدار قرارها، هذه الاتفاقية على النحو المفسر وفقاً لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وغيرها من قواعد ومبادئ القانون الدولي المطبقة بين الطرفين المتعاقدين.
2. المحكمة المشار إليها في الفقرة 4 ب - هـ من المادة 12. لا يكون لها اختصاص تحديد شرعية الاجراء، الذي يزعم أنه يشكل انتهاك لهذه الاتفاقية، بموجب القانون المحلي للطرف المتعاقد. وللمزيد من اليقين، يجوز للمحكمة، عند تحديد مدى اتساق الاجراء مع هذه الاتفاقية، أن تنظر، حسب الاقتضاء، في القانون الداخلي للطرف المتعاقد في واقع الأمر. وعند القيام بذلك، تتبع المحكمة التفسير السائد الذي أعطته محاكم أو سلطات ذلك الطرف المتعاقد للقانون الداخلي، وأي معنى تعطيه المحكمة للقانون المحلي لا يكون ملزماً لمحاكم أو سلطات ذلك الطرف المتعاقد.
3. يكون التفسير المشترك للطرفين المتعاقدين، المتبادل عبر القنوات الدبلوماسية، وتفسير حكم من أحكام هذه الاتفاقية ملزماً للمحكمة، ويجب أن يكون أي قرار أو حكم صادر عن المحكمة متسقاً مع ذلك التفسير.

المادة 15: مكان التحكيم

يجوز للطرفين المتنازعين الاتفاق على المكان القانوني لأي تحكيم بموجب قواعد التحكيم المنطبقة بموجب الفقرة 4 ب - هـ من المادة 12. إذا لم يتوصل الطرفان المتنازعان إلى اتفاق، تحدد هيئة التحكيم المكان الذي يقع في إقليم دولة طرف في اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات



التحكيم الأجنبية وإنفاذها شريطة أن يكون الطرفان المتعاقدان موقعين على هذه الاتفاقية أو المحكمة في لاهاي.

المادة 16: حياد المحكمين واستقلالهم

1. على المحكمين ان يكونوا مستقلين وغير تابعين لأي حكومة. ولا يجوز لهم المشاركة في النظر في أي نزاعات من شأنها أن تخلق تضارباً مباشراً أو غير مباشر في المصالح. وبالإضافة إلى ذلك، عند التعيين، يمتنعون عن العمل كمحام أو كخبير أو شاهد معين من قبل الطرف في أي نزاع معلق أو جديد بشأن حماية الاستثمار بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية دولية أخرى. يلتزم المحكمون بمدونة قواعد السلوك المنصوص عليها في المادة 12.
2. إذا كان الطرف المتنازع يعتبر أن المحكم لديه تضارب في المصالح، يجوز أن يدعو الأمين العام للإكسيد لإصدار قرار بشأن الطعن في استبعاد هذا المحكم. يقدم أي إشعار بالطعن إلى الأمين العام للإكسيد في غضون 15 يوماً من تاريخ إبلاغ الطرف المتنازع بتعيين المحكم المطعون فيه، أو في غضون 15 يوماً من التاريخ الذي أبلغت فيه الوقائع ذات الصلة إلى الطرف المتنازع الذي اقترح الطعن، إذا لم يكن من الممكن معرفة الوقائع ذات الصلة بشكل معقول وقت تعيين المحكم المطعون فيه.
3. يذكر الإشعار بالطعن الأسباب التي يستند إليها الطعن. يجوز الطعن في أي محكم في أي حال قبل إعلان إغلاق الدعوى، إذا كانت هناك ظروف تثير شكوكاً مبررة بشأن حياد المحكم أو استقلاليته على أساس مدونة قواعد السلوك على النحو المبين في المرفق الأول. يجب إخطار جميع الأطراف الأخرى، إلى المحكم الذي يتم الطعن به والمحكمين الآخرين.
4. عندما يكون المحكم قد تم الطعن به من قبل طرف، يجوز لجميع الأطراف التوافق على الطعن. ويجوز للمحكم أيضاً، بعد الطعن، الانسحاب من منصبه. ولا يعني ذلك في كلتا الحالتين قبول صحة أسباب الطعن. يقدم الطرف المتنازع الآخر والمحكم المطعون فيه بيانهما الذي يعرض موقفهما والوثائق الداعمة في غضون 15 يوماً من إشعار الطعن.
5. وإذا لم يعرب الطرف المتنازع الآخر عن موافقته على الطعن أو لم يستقيل المحكم المطعون فيه في غضون 15 يوماً من تاريخ الإشعار بالتحدي، يجوز للطرف المتنازع أن يطلب من الأمين العام للمركز إصدار قرار تأسيسي بشأن الطعن.



6. يسعى الأمين العام للإكسيد إلى إصدار القرار في غضون 30 يوما بعد تلقي الطلبات المقدمة من الأطراف المتنازعة والمحكم المطعون فيه. إذا أقر الأمين العام للإكسيد بالطعن، يعين محكم جديد.
7. يتم تعليق الدعوى عند تقديم إشعار الطعن حتى يتم اتخاذ قرار بشأن الطعن، إلا بقدر ما يتفق الطرفان المتنازعان على مواصلة الإجراء

المادة 17: الاحكام

1. يكون قرار التحكيم الصادر عن المحكمة ملزما فقط بين الأطراف المتنازعة فيما يتعلق بالقضية المعنية.
2. ولا يجوز للمحكمة أن تمنح أي تعويضات عقابية أو معنوية.
3. عندما تصدر هيئة التحكيم قرارا نهائيا ضد المدعى عليه أو ضد المدعي في ضوء دفاع أو دعوى مضادة أو حق الاطلاق أو أي مطالبة مماثلة أخرى من هذه الاتفاقية، يجوز للمحكمة أن تصدر، بشكل منفصل أو مجتمعة، ما يلي:
- (أ) الأضرار المالية أو، إن أمكن، رد الممتلكات؛ و
- (ب) أي تكاليف لإجراءات التحكيم وأتعاب المحامين وفقا لهذه الاتفاقية وقواعد التحكيم المعمول بها.
4. تأمر المحكمة بأن يتحمل الطرف المتنازع الخاسر تكاليف التحكيم. وفي ظروف استثنائية، يجوز للمحكمة أن تقسم التكاليف بين الطرفين المتنازعين إذا قررت أن هذا التوزيع مناسب في ظروف المطالبة. يتحمل الطرف المتنازع الخاسر التكاليف المعقولة الأخرى، بما في ذلك تكاليف التمثيل القانوني والمساعدة، ما لم تقرر المحكمة أن هذا التوزيع غير معقول في ظروف المطالبة. عندما تنجح أجزاء من المطالبات فقط، تعدل التكاليف بالتناسب.
5. ويجوز للمحكمة أن تأمر بإرساء ضمان للتكاليف إذا اعتبرت أن هناك شكا معقولا في أن المدعي لن يكون قادرا على الوفاء بتكلفة التعويض أو يرى أن ذلك ضروري لأسباب أخرى.



المادة 18: الإنفاذ

1. ينفذ قرار التحكيم وفقا لقانون الطرف المتعاقد الذي تم الاستثمار فيه، وذلك في التاريخ المشار إليه في قرار التحكيم.
2. مع الخضوع الى أي إجراء مراجعة معمول به، يلتزم كل طرف من الأطراف المتنازعة بالقرار الصادر عن المحكمة دون إبطاء ويمتثل له. يجوز للطرف المتنازع أن يلتمس إنفاذ قرار تحكيم بموجب اتفاقية الإكسيدر أو اتفاقية نيويورك.
3. لا يجوز للمطالب أو لدولة مضيفة طلب إنفاذ قرار تحكيم نهائي إلا بعد:
(أ) في حالة قرار التحكيم النهائي الذي تم بموجب اتفاقية الإكسيدر:
(1) 120 يوما انقضت من تاريخ تقديم قرار التحكيم ولم يطلب أي طرف متنازع عليه مراجعة أو إلغاء قرار التحكيم؛ أو
(2) وقد اكتملت إجراءات التنقيح أو الإلغاء؛ و
(ب) في حالة قرار التحكيم النهائي بموجب قواعد المرفق الإضافي للإكسيدر، أو قواعد الأونسيترال للتحكيم، أو غيرها من القواعد التي يتفق عليها المدعي والدولة المضيفة،
(1) 90 يوما انقضت من تاريخ إصدار قرار التحكيم ولم يشرع أي طرف متنازع عليه في إجراء لمراجعة قرار التحكيم أو تنحيته أو إلغائه؛ أو
(2) رفضت محكمة أو سمحت بطلب لمراجعة أو إلغاء أو إلغاء قرار التحكيم ولا يوجد استئناف آخر.
4. يخضع قرار التحكيم الصادر بموجب اتفاقية للإكسيدر أو قواعد المرفق الإضافي للإكسيدر لأحكام اتفاقية للإكسيدر الخاصة بكل منها. يخضع قرار التحكيم الصادر بموجب قواعد الأونسيترال للتحكيم لأحكام قواعد الأونسيترال للتحكيم.
5. لا تنطبق الفائدة على التأخر في السداد على النحو المنصوص عليه في قرار التحكيم أثناء فترة إلغاء الإجراءات.



المادة 19: تسوية المنازعات بين الأطراف

1. أي نزاع بين الطرفين بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، وإلى أقصى حد ممكن، يتم حله من خلال التشاور و / أو القنوات الدبلوماسية الأخرى. إذا لم تتم تسوية النزاع في غضون ستة (06) أشهر من الوقت الذي اثير فيه من قبل أي من الطرفين المتعاقدين، يحال إلى لجنة مشتركة متخصصة تتألف من ممثلي الأطراف المتعاقدة؛ وسوف يجتمع دون تأخير.
2. إذا لم تتمكن اللجنة المشتركة المتخصصة من تسوية النزاع في غضون ستة أشهر من بدء المفاوضات، تقدم إلى هيئة تحكيم بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين.
3. ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، تجري إجراءات التحكيم وفقا للقواعد الاختيارية لمحكمة التحكيم الدائمة للتحكيم في النزاعات بين دولتين، ما لم يتم تعديلها من قبل الطرفين أو بموجب هذه الاتفاقية.
4. ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، تتم تسوية النزاع من قبل هيئة تحكيم من ثلاثة أعضاء. يعين كل طرف محكما في غضون شهرين من التاريخ الذي يتلقى فيه أحد الطرفين طلبا للتحكيم من الطرف الآخر. وسيختار المحكمان المعينان معا محكما ثالثا من بلد ثالث في غضون شهرين آخرين. وسيرأس المحكم الثالث هيئة التحكيم بمجرد موافقة الطرفين عليها.
5. إذا لم يتم اختيار عضو في هيئة التحكيم ضمن الحدود الزمنية المحددة في الفقرة 3 من هذه المادة، يقوم الأمين العام لمحكمة التحكيم الدائمة، بناء على طلب أي من الطرفين، بتعيين المحكمين الذين لم يعينوا بعد، حسب تقديرها.
6. وسيكون مكان إجراءات التحكيم لاهاي، هولندا.
7. تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات. والقرارات نهائية وملزمة لكل طرف متعاقد.
8. يتحمل الطرفان التكاليف التي يتحملها المحكمون والتكاليف الإجرائية الأخرى. غير أنه يجوز لهيئة التحكيم، حسب تقديرها، أن تقرر أن أحد الطرفين يتحمل نسبة أعلى من التكاليف.



المادة 20: تطبيق قواعد أخرى

إذا كان تشريع أحد الأطراف أو الالتزامات بين الطرفين بموجب القانون الدولي القائمة حالياً أو المنشأة لاحقاً بين الطرفين، بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، تحتوي على قواعد، سواء كانت عامة أو محددة، تمنح للاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف الآخر معاملة أكثر ملاءمة من تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، تسود هذه القواعد، بقدر ما تكون أكثر ملاءمة للمستثمر، على هذه الاتفاقية.

المادة 21: اللجنة المشتركة للاستثمار

1. ينشئ الطرفان بموجب هذا لجنة مشتركة للاستثمارات (فيما يلي: "اللجنة")، تتألف من ممثلين عن كل طرف ويرأسها كبار المسؤولين في كل طرف.
2. تجتمع اللجنة بناء على طلب أي من الطرفين في أي وقت حسبما طلب، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
3. تشمل مهام اللجنة ما يلي:
 - (أ) استعراض عام لهذه الاتفاقية بغية تعزيز أهدافها؛
 - (ب) لمناقشة واستعراض تنفيذ وتنفيذ هذه الاتفاقية؛
 - (ج) تبادل المعلومات حول ومناقشة المسائل المتعلقة بالاستثمار في نطاق هذه الاتفاقية والتي تتعلق بتحسين بيئة الاستثمار؛
 - (د) النظر في أي مسائل أثارها أي من الطرفين بشأن اتفاقيات الاستثمار؛
 - (هـ) استعراض إمكانية زيادة تيسير الاستثمار بين الطرفين؛



(و) تقييم النتائج التي تم الحصول عليها من تطبيق هذه الاتفاقية والنظر في أي مسائل أو مسائل أخرى تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية بما في ذلك حل المشاكل والعقبات وتسوية المنازعات قبل تقديمه إلى التحكيم؛ و

4. يجوز للجنة، حسب الاقتضاء، أن تقدم توصيات مناسبة بتوافق الآراء إلى الأطراف من أجل أداء أكثر فعالية أو تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

5. يجوز للجنة، بناء على موافقة الأطراف المتبادلة، أن تدعو ممثلي الكيانات ذات الصلة بخلاف حكومات الطرفين ذوي الخبرة اللازمة ذات الصلة بالمسائل التي ستناقش، وأن تعقد اجتماعات مشتركة مع القطاع الخاص.

6. يجوز للجنة أن تنشئ لجاناً فرعية وتفوض مهام محددة إلى هذه اللجان الفرعية.

7. تناقش اللجنة أية مسائل تتعلق بتنفيذ وتفسير هذه الاتفاقية.

المادة 22: التعديلات

يجوز، حسبما يتفق عليه بين الطرفين، إدخال تغييرات وتعديلات على هذه الاتفاقية في شكل إضافة، وستدخل حيز النفاذ وفقاً للفقرة 1 من المادة 18 من هذه الاتفاقية.

المادة 23: بدء نفاذ الاتفاقية ومدة سريانها وإنهاءها

1- تصدق الدولتين المتعاقبتين على الاتفاقية أو توافق عليها، وتخطر كل منها الأخرى خطياً، من خلال القنوات الدبلوماسية، بإنجاز الإجراءات التي تقتضيها قوانينها من أجل نفاذ هذه الاتفاقية. تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في تاريخ إرسال آخر هذه الاخطارات.



- 2- تبرم هذه الاتفاقية لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد من قبل الطرفين وتخضع للتقييم المشترك بعد 5 سنوات من دخولها حيز النفاذ دون نية إنهاؤها.
- 3- وستؤخذ التوصيات الناتجة في الاعتبار عند تطبيق البروتوكول المذكور للفترة المتبقية من الاستثمار
- 4- في جميع الحالات، يستمر سريان أحكام هذه الاتفاقية لمدة عشر (10) سنوات من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية لفترة عشر (10) سنوات من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية.

المادة 24: المراسلات العامة

ينبغي توجيه المراسلات المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية إلى:

1. في حالة الإمارات العربية المتحدة، وزارة المالية والعلاقات المالية الدولية والمنظمات.
2. وفي حالة جمهورية كوت ديفوار، وزارة الاقتصاد والمالية.

وإشهادا على ذلك قام الموقعون أدناه المفوضين تفويضا كاملا بالتوقيع على هذه الاتفاقية. وقعت في دبي بتاريخ 24 نوفمبر 2021 من نسختين أصليتين باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية، في حالة الاختلاف بين أي من النصوص، يسود النص الانجليزي.

عن حكومة

جمهورية كوت ديفوار

كانديا كاميسوكو كامارا

وزير الدولة، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي
والمغتربين

عن حكومة

دولة الإمارات العربية المتحدة

محمد بن هادي الحسيني

وزير دولة للشؤون المالية



**PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF
INVESTMENTS
UNITED ARAB EMIRATES - CÔTE D'IVOIRE**





**AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB
EMIRATES**

AND

**THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF CÔTE D'IVOIRE
FOR THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF
INVESTMENTS**

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the Republic of Côte d'Ivoire hereinafter referred to as the "Contracting Parties;

Recognizing the important contribution that Investment can bring to the sustainable development of the Contracting parties, notably through poverty reduction, the increasing of production capacity, economic growth, technology transfer and the promotion of human rights and human development;

Seeking to promote, encourage and to create favourable investment conditions in order to explore investment opportunities that Foster sustainable development in the territories of each party;

Desiring to promote a greater economic cooperation between the two parties in regards to investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Reaffirming the right of each Contracting Party to regulate and introduce new measures relating to the promotion of investment, and to protect the environment, public order and health in their territories in order to achieve national policy objectives;

Desiring to promote within their territories a conducive environment to the development of a dynamic private sector that will facilitate job creation, promotes technology transfer, the strengthening of human rights, human development, support long-term economic growth and contribute efficiently to the fight against poverty;



Affirming the willingness to prevent corruption in investment regimes and promote regulatory laws that encourages transparency and accountability in corporate governance and responsible business conduct,

Have agreed as follows:

ARTICLE 1: DEFINITIONS

For the purposes of this agreement:

1. The term "investment" means any type of asset held directly or indirectly and invested by investors of a Party in the territory of the State of the other party in accordance with its laws and regulations, in particular:
 - a. Movable and immovable property as well as any other right, such as mortgages, pledges, usufructs and similar rights;
 - b. A company, shares, stocks, bonds and other forms of participation in a corporate;
 - c. Turnkey construction, management, revenue sharing and other similar contracts;
 - d. Government bonds, securities and other forms of debt;
 - e. Claims on money or any other asset or performance having economic value;
 - f. Intellectual and industrial property rights, such as copyrights, trademarks, patents, technical processes, expertise and goodwill, which are linked to the investment;
 - g. Rights conferred by law or by contract such as concessions, licenses, authorizations or permits.
2. Investment shall not include the following:



a. Commercial contracts for the sale of goods or services by a national or a company of a Party to a national or to a company in the territory of the other Party; or

b. Extending credit in commercial transactions such as trade finance.

To be considered an investment for the purposes of this Agreement, an asset must have the characteristics of an investment, including characteristics such as commitment of capital or other resources, expectations of gain or profit and risk taking.

The arbitration award or any order or judgment rendered with respect to the investment shall not be considered an investment for the purposes of this Agreement.

3. The term "territory" designates:

a. With regard to the Republic of Côte d'Ivoire, the land territory, internal waters, territorial sea and airspace above them, as well as the exclusive economic zone and the continental shelf on which the Republic of Côte d'Ivoire exercises, in accordance with international law, sovereign rights for the purposes of exploration and exploitation of natural, biological and mineral resources found in the waters of the sea.

b. With regard to the United Arab Emirates, the territory of United Arab Emirates, its territorial sea, its airspace and the submarine areas over which the United Arab Emirates exercises in accordance with international law, sovereign rights of United Arab Emirates, including the exclusive economic zone and the continent and islands under its jurisdiction for any activity carried out in its maritime area, the seabed and the underground in the context with the exploration or exploitation of natural resources according to its law and international law.

4. The term "Measure" means any law, rule, regulation, practice, policy, decision of a Contracting Party or its subdivisions or Instrumentalities.



5. The term "ICSID Convention" means the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States opened for signature at Washington DC on 18 March 1965.
6. The term "ICSID Additional Facility Rules" means the Rules Governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the International Centre for Settlement of Investment Disputes.
7. The term "claimant" means investor or alleged investor seeking a remedy for the alleged breach of this Agreement.
8. The term "respondent" means the Contracting Party that is a party to proceedings.

ARTICLE 2: SCOPE OF APPLICATION

1. This Agreement shall apply to Investments made in the territory of one Contracting Party, according to its domestic law, by Investors of the other Contracting Party, whether made before or after its entry into force. However, it shall not apply to disputes that had arisen prior to its entry into force, the Agreement shall apply to the ongoing dispute.
2. The provisions of this Agreement do not apply to tax measures.
3. Natural resources are not covered by this Agreement in case of the UAE as well as for the Côte d'Ivoire.

ARTICLE 3: PROMOTION OF INVESTMENTS

1. Each Party, subject to its general policy in the field of foreign investments, encourages in its national territory the investments of investors of the other Party and admits such investments in accordance with its laws and regulations.
2. Neither party shall change an investment contract unilaterally.



3. Each Party will encourage and create favorable conditions for the investors of the other Party to invest in its territory.
4. Subject to its laws and regulations a contracting party may grant tax exemption or provides special fiscal regime for investors in specific industry fields in accordance of the laws of the parties.

ARTICLE 4: PROTECTION AND TREATMENT OF INVESTMENTS

1. Each Party shall accord to investments made by investors of the other Party in the territory of the State of the former, fair and equitable treatment as well as full protection and security in accordance with international legislation.
2. It is understood that a Party does not violate the obligation to provide fair and equitable treatment set out in paragraph 1 unless it adopts measures or a series of measures which constitute:
 - a. denial of justice;
 - b. fundamental breach of due process;
 - c. manifest arbitrariness;
 - d. targeted discrimination on manifestly wrongful grounds such as gender, race or religious beliefs;
 - e. a failure to provide full protection and security.

A measure is “manifestly arbitrary” when it is evident that the measure is not rationally connected to a legitimate policy objective, such as when a measure is based on prejudice or bias rather than on reason or fact.

3. Neither Contracting Party will in any way, by unreasonable or discriminatory measures, obstruct the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments made by investors of the other Party.



4. Each Party will comply with any obligation it has entered into with respect to the investment of the investor of the other Party.
5. A determination that there has been a violation of another provision of this Agreement or of a separate international agreement does not establish that there has been a violation of this Article.
6. It is understood that "fair and equitable treatment" and "physical security" do not require treatment in addition to or beyond what is required by the minimum standard of treatment of aliens under international law.

ARTICLE 5: MOST FAVORED NATION TREATMENT

1. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party and their investments treatment no less favorable than that accorded, in like circumstances, to investors of a third State and their investments, with respect to the management, conduct, operation and disposal of investments.
2. It is understood that the reference to "like circumstances" in paragraph 1 requires a comprehensive examination, on a case-by-case basis, of all the circumstances of an investment, including, but not limited to:
 - a. its effects on third parties and the local community;
 - b. its effects on the local, regional or national environment, including the cumulative effects of all investments in a jurisdiction on the environment;
 - c. the sector in which the investor is located;
 - d. the objective of the measure concerned; and
 - e. the regulatory process generally applied to the measure concerned.

The review referred to in this paragraph shall not be limited or biased in favour of any one factor.

3. For greater certainty, the treatment referred to in paragraph 1 shall not include dispute settlement mechanisms, procedural or judicial matters, or



commitments concerning the host State's substantive obligations under this Agreement or other international agreements.

4. The provisions of this Article relating to most-favoured-nation treatment shall not be construed as obliging a Contracting Party to extend to investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege which results from:
 - a. an existing or future free trade area, customs union, common market or similar international agreement to which either Contracting Party is or may become a Party; or
 - b. international investment agreements to which a Party is a party and which were signed or entered into force before the entry into force of this Agreement; or
 - c. any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation or any domestic legislation relating wholly or mainly to taxation.
5. The provisions of this Article shall not apply to government contracts, grants and loans, guarantees and insurance given to domestic enterprises.

ARTICLE 6: NATIONAL TREATMENT

1. Subject to its laws and regulations, each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party and to their investments treatment no less favourable than the treatment it accords in like circumstances to its own investors and to their investments, with respect to the management, conduct, operation and disposal of investments.
2. The provisions of the Agreement shall not apply to government procurement, subsidiaries, grants, loans to SMEs.



ARTICLE 7: EXPROPRIATION

1. Neither Party will proceed with expropriations, nationalizations or measures having equivalent effect (hereinafter referred to as "expropriation") against the investments of investors of the other Party, except when such an expropriation is carried out:
 - a. for purposes of public utility;
 - b. on a non-discriminatory basis;
 - c. under due process.
2. The compensation which would result from non-compliance with point c of paragraph 1 of this Article is equivalent to the market value of the investment expropriated immediately before the expropriation or expropriation envisaged must be effectively realizable, freely transferable and carried out without delay.
3. Compensation is equivalent to the fair market value of the investments expropriated at the time the expropriation was publicly announced or when the expropriation took place, whichever occurs first. The fair market value should not reflect any change in value that arises because the expropriation became public earlier.
4. The indemnity must be paid without delay and includes the legal interest which may be determined from time to time by the Central Bank of the party, taking into account the delay until the moment of payment. It will be effectively realizable and freely transferable and will be freely convertible into the currency of the Party of the investors concerned, as well as into freely usable currencies at the market exchange rate in force on the date of the expropriation.
5. Investors affected by the expropriation have a right of access to the courts or administrative tribunals or bodies of one of the expropriating Parties to request a prompt review of the investor's case and the amount of the expropriation compensation in accordance with the principles set out in this Article.



6. Paragraphs 1 and 2 of this Article do not, however, affect in any way the right of a Party to enforce laws or to take such regulatory measures or actions as it deems necessary to protect legitimate welfare objectives public, in the field of public health, safety and the environment.
7. Notwithstanding the provisions of this Article, sovereign assets and sovereign funds shall not be subject to nationalization, expropriation, sequestration, blocking or freezing by any one of the Parties or any of these measures directly or indirectly at the request of a third party.
8. For greater certainty it is understood that direct expropriation occurs when an investment is nationalized or taken directly by official transfer of title or outright seizure.
9. Indirect expropriation takes place if a measure or series of measures taken by a Contracting Party has an effect equivalent to direct expropriation, in that it significantly deprives the investor of the fundamental ownership attributes of his investment, including the right to use, enjoy and dispose of his investment, without transfer of official title or outright seizure.
10. In order to determine whether a measure or series of measures taken by a Contracting Party, in a given factual situation, constitutes an indirect expropriation, it is necessary to conduct a case-by-case, fact-based investigation which takes into account, inter alia, the following factors:
 - a. the economic impact of the measure or series of measures, even if the mere fact that a measure or series of measures taken by a Contracting Party has an adverse effect on the economic value of an investment, does not establish that there has been;
 - b. the duration of the measure, its purpose and its context.

ARTICLE 8: COMPENSATION FOR LOSSES

1. Investors of one of the Parties who have suffered losses of their investments in the territory of the other Party as a result of war or armed conflict, civil riots, state of national emergency, revolt, insurrection or riot



are granted with regard to restitution, compensation or any other settlement, treatment no less favorable than that granted to its own investors or to investors from any third State, whichever is more favorable.

2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, investors of one of the Parties who, in any of the events referred to in that paragraph, suffer a loss in the territory of the State of the other Party, will do so and subject to restitution or compensation in cases resulting from:
 - a. requisition of its investment or part of it by force or the latter's authorities; or
 - b. destruction of its investment or part of it by force or its authorities, which was not required by the necessity of the situation.

ARTICLE 9: TRANSFERS

1. Each Contracting Party guarantees the free transfer of payments relating to an investment within and outside the territory of its State without delay. These transfers include:
 - a. the initial capital and additional amounts for maintaining or increasing an investment;
 - b. return on investment;
 - c. products from the sale of all or part of the investment or from the partial or total liquidation of the investment;
 - d. payments made under a contract, including a loan agreement;
 - e. the earnings of expatriate staff as part of an investment in their territory; and
 - f. payments made in accordance with Articles 6 and 7 of this Agreement;



2. Each Party will allow transfers relating to an investment to be made in a freely convertible currency at the market rate of exchange prevailing on the date of the transfer.
3. Notwithstanding paragraphs 1 and 2, either Party may delay or prevent a transfer through the equitable, non-discriminatory and good faith application of its laws and regulations relating to:
 - a. bankruptcy, insolvency or the protection of the rights of creditors;
 - b. the issuance, safe trading of securities;
 - c. the commission of criminal or penal offenses; or
 - d. in the case of the execution of judicial proceedings.

ARTICLE 10: DENIAL OF BENEFITS

1. A Party may refuse to grant the benefits of this Agreement to a legal person investor of the other Party and to the investments of that investor if persons from a non-Contracting Party own or control its investments.
2. The benefits of this Agreement will be refused:
 - a. to natural persons with dual nationality, one of whom is from the host State.
 - b. to an investor who plans or acquires his investment, through intermediary entities, or who acquires or uses the nationality of one of the Parties for the sole purpose of benefiting from this Agreement.
3. A party may deny the benefits of this Agreement to an investor of the other party which is a company of that other party and to investments of that investor if the company does not have substantial economic activities in the territory of the party under the right to which it was contributed or approved,



and whether investors from a non-contracting party or from the contracting party which takes the refusal decision own or control the company.

The party refusing the benefits, shall inform the other party before making their decision.

4. Without prejudice to the paragraphs of this Article, the refusal of benefits by a host State will be notified to the State of origin of the investor without delay.
5. Nothing in this Agreement shall oblige either Contracting Party to protect investments made with capital or assets derived from illicit activities. The investor concerned retains the right to apply to the competent courts.

ARTICLE 11: PROHIBITION OF PERFORMANCE REQUIREMENTS

No Contracting Party shall, in connection with the investment activities of an investor of the other Contracting Party in its territory, impose or enforce any of the following requirements or commitments:

- a. to export a given level or percentage of goods or services;
- b. to achieve a given level or percentage of domestic content;
- c. purchase, use or give preference to goods or services supplied in its territory, or purchase goods or services from a person in its territory;
- d. link the volume or value of imports to the volume or value of exports or the amount of foreign exchange inflows associated with that investment.

ARTICLE 12: RIGHT TO REGULATE

1. Nothing in this Agreement will be interpreted as preventing either Party from adopting, maintaining or applying measures otherwise compatible with this Agreement that it deems appropriate to:
 - a. Ensure compliance with the laws and regulations of one of the Parties which are not incompatible with this Agreement;



- b. Protect the environment, life, human or plant health;
 - c. Regulate the conservation of exhaustible natural resources, living or non-living; or
 - d. To ensure the maintenance and restoration of international peace and security, as well as the protection of its own essential security interests.
2. The adoption, maintenance or execution of such measures are subject to the condition that they are not applied in an arbitrary or unjustified manner or that they do not constitute a disguised restriction on the investments of one of the Parties.
3. The Parties recognize that it is inappropriate to encourage investment by relaxing public health, safety or environmental measures.

ARTICLE 13: SETTLEMENT OF INVESTMENT DISPUTES BETWEEN A CONTRACTING PARTY AND AN INVESTOR OF THE OTHER CONTRACTING PARTY

1. Any dispute which may arise between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party in connection with an investment in the territory of that other Contracting Party shall, as far as possible be settled amicably and be subject to negotiations between the parties in dispute.
2. The negotiations start on the date when the disputing investor of one Contracting Party requests negotiations in written notification from the other Contracting Party. In order to facilitate the amicable settlement of the dispute the written notice shall specify the name and address of the disputing investor, the issues, the factual basis of the dispute, the findings of the disputing investor (including any supporting documents) and their presumed legal basis. Unless otherwise agreed, at least one consultation shall be held within 90 days from the date on which the disputing investor of one Contracting Party has requested negotiations from the other Contracting Party in written notification.



3. If any dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party cannot be thus settled within a period of six months following the date on which such negotiations were requested in written notification as mentioned in paragraph 2 of this Article, and the disputing investor intends to submit the dispute to one of the fora listed under paragraphs 4 a.–e. the disputing investor shall at the very latest simultaneously to submitting any dispute to one of the tribunals, notify the other Contracting Party in a written notice of its intention.
4. If such dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party cannot be thus settled within a period of six months following the date on which such negotiations were requested in written notification, the investor shall be entitled to submit the dispute either to:
 - a. the competent court of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made; or
 - b. the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID) pursuant to the applicable provisions of the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signature at Washington D.C. on 18 March 1965, in the event both Contracting Parties have become a party to this Convention; or
 - c. an ad hoc arbitral tribunal established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). The parties to the dispute may agree in writing to deviate from these arbitration Rules; or
 - d. under the Rules Governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the International Centre for Settlement of Investment Disputes (“Additional Facility Rules of ICSID”), provided that either the disputing Contracting Party or the Contracting Party of the investor, but not both, is a party to the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington D. C. on March 18, 1965; or



- e. any other form of dispute settlement agreed upon by the parties to the dispute.
- 5. Once a dispute has been submitted to one of the forums for dispute settlement mentioned in paragraph 4 a.–e. the investor shall have no recourse to the other dispute settlement fora listed in paragraph 4. a.–e.
- 6. The investor may not submit a claim for dispute if more than three years have elapsed from the date on which the investor first acquired, or should have first acquired, knowledge of the alleged breach and knowledge that the investor has incurred loss or damage.

ARTICLE 14: GOVERNING LAW

- 1. When rendering its decision, the tribunal shall apply this Agreement as interpreted in accordance with the Vienna Convention on the Law of Treaties, and other rules and principles of international law applicable between the Contracting Parties.
- 2. The tribunal referred to in Article 12 paragraph 4 b.-e. shall not have jurisdiction to determine the legality of a measure, alleged to constitute a breach of this Agreement, under the domestic law of a Contracting Party. For greater certainty, in determining the consistency of a measure with this Agreement, the tribunal may consider, as appropriate, the domestic law of a Contracting Party as a matter of fact. In doing so, the tribunal shall follow the prevailing interpretation given to the domestic law by the courts or authorities of that Contracting Party and any meaning given to domestic law by the tribunal shall not be binding upon the courts or the authorities of that Contracting Party.
- 3. A joint interpretation of the Contracting Parties, exchanged through diplomatic channels, interpreting a provision of this Agreement shall be binding on the tribunal, and any decision or award issued by the tribunal must be consistent with that interpretation.

ARTICLE 15: PLACE OF ARBITRATION

The disputing parties may agree on the legal place of any arbitration under the arbitral rules applicable under Article 12 paragraph 4 b.-e. If the disputing



parties fail to reach agreement, the tribunal shall determine the place which shall be in the territory of a state that is a party to the 1958 New York Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards provided both Contracting Parties are signatories of this Convention or tribunal at Hague.

ARTICLE 16: IMPARTIALITY AND INDEPENDENCE OF ARBITRATORS

1. Arbitrators shall be independent and they shall not affiliate with any government. They shall not participate in the consideration of any disputes that would create a direct or indirect conflict of interest. In addition, upon appointment, they shall refrain from acting as counsel or as party-appointed expert or witness in any pending or new investment protection dispute under this or any other international agreement. Arbitrators shall comply with the code of conduct as set out in Article 12.
2. If a disputing party considers that an arbitrator has a conflict of interest, it may invite the Secretary General of the ICSID to issue a decision on the challenge to disqualify such arbitrator. Any notice of a challenge shall be submitted to the Secretary General of the ICSID within 15 days of the date on which the appointment of the challenged arbitrator has been communicated to the disputing party, or within 15 days of the date on which the relevant facts came to the knowledge of the disputing party that proposed the challenge, if the relevant facts could not have reasonably been known at the time of the appointment of the challenged arbitrator.
3. The notice of challenge shall state the grounds on which the challenge is based. Any arbitrator may be challenged in any event before the proceeding is declared closed, if circumstances exist that give rise to justifiable doubts as to the arbitrator's impartiality or independence on the basis of the code of conduct as set out in Annex I. The challenge shall be notified to all other parties, to the arbitrator who is challenged and to the other arbitrators.
4. When an arbitrator has been challenged by a party, all parties may agree to the challenge. The arbitrator may also, after the challenge, withdraw from his or her office. In neither case does this imply acceptance of the validity of the grounds for the challenge. The other disputing party and the



challenged arbitrator shall file their statement presenting their position and supporting documents within 15 days after the notice of the challenge.

5. If the other disputing party has not expressed its consent to the challenge or the challenged arbitrator fails to resign within 15 days from the date of the notice of the challenge, the disputing party may request the Secretary General of the ICSID to issue a founded decision on the challenge.
6. The Secretary General of the ICSID shall endeavour to issue the decision within 30 days after receiving submissions from the disputing parties and the challenged arbitrator. If the Secretary General of the ICSID admits the challenge, a new arbitrator shall be appointed.
7. The proceeding shall be suspended upon the filing of the notice of the challenge until a decision on the challenge has been made, except to the extent that the disputing parties agree to continue the proceeding.

ARTICLE 17: AWARDS

1. An award rendered by the tribunal shall be binding only between the disputing parties in respect of the particular case.
2. No punitive or moral damages may be awarded by the tribunal.
3. Where a tribunal makes a final award against respondent or against claimant in the light of a defense, counterclaim, right of set off or other similar claim of this Agreement, the tribunal may award, separately or in combination, only:
 - a. monetary damages or, if possible restitution of property; and
 - b. any costs of the arbitration proceedings and attorneys' fees in accordance with this Agreement and the applicable arbitration rules.
4. The tribunal shall order that the costs of arbitration be borne by the unsuccessful disputing party. In exceptional circumstances, the tribunal may



apportion costs between the disputing parties if it determines that apportionment is appropriate in the circumstances of the claim. Other reasonable costs, including costs of legal representation and assistance, shall be borne by the unsuccessful disputing party, unless the tribunal determines that such apportionment is unreasonable in the circumstances of the claim. Where only parts of the claims have been successful the costs shall be adjusted proportionately.

5. The tribunal may order security for costs if it considers that there is a reasonable doubt that claimant would be not capable of satisfying a costs award or consider it necessary from other reasons.

ARTICLE 18: ENFORCEMENT

1. The award shall be executed in accordance with the law of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made and the award is relied upon, by the date indicated in the award.
2. Subject to any applicable review procedure, each disputing party shall abide by and comply with an Award rendered by the Tribunal without delay. A disputing party may seek enforcement of an arbitration Award under the ICSID Convention or the New York Convention.
3. A claimant or a Host State may not seek enforcement of a final award until:
 - a. in the case of a final award made under ICSID Convention:
 - i. 120 days have elapsed from the date the award was rendered and no disputing party has requested revision or annulment of the award; or
 - ii. revision or annulment proceedings have been completed; and
 - b. in the case of a final award under the ICSID Additional Facility Rules, the UNCITRAL Arbitration Rules, or other rules agreed by the claimant and Host State,



- i. 90 days have elapsed from the date the award was rendered and no disputing party has commenced a proceeding to revise, set aside, or annul the award; or
 - ii. a court has dismissed or allowed an application to revise, set aside, or annul the award and there is no further appeal.
4. An award rendered under ICSID Convention or ICSID Additional Facility Rules shall be subject to respective provisions of the ICSID Convention. An award rendered under UNCITRAL Arbitration Rules shall be subject to respective provisions of the UNCITRAL Arbitration Rules.
5. Interest on late payment as provided in an award does not apply during the pendency of an annulment procedure.

ARTICLE 19: SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN THE PARTIES

1. Any dispute between the Parties concerning the interpretation or application of this Agreement will, to the extent possible, be resolved through consultation and / or other diplomatic channels. If within six (06) months from the time when it has been raised by either Contracting Party, the dispute is not settled, it shall be submitted to an ad hoc joint committee composed of the representatives of the Contracting Parties; it shall meet without delay.
2. If the ad hoc Joint Committee is unable to settle the dispute within six months of the start of negotiations, it shall be submitted to an arbitration tribunal at the request of either Contracting Party.
3. Unless otherwise agreed by the Parties, the arbitration proceedings shall be conducted in accordance with the Optional Rules of the Permanent Court of Arbitration for Arbitration of Disputes between Two States, unless modified by the Parties or by this Agreement.
4. Unless the Parties agree otherwise, the dispute shall be settled by an arbitral tribunal of three members. Each Party will appoint an arbitrator within two months of the date on which one of the Parties receives a request for arbitration from the other Party. The two arbitrators thus appointed will



together choose a third arbitrator from a third country within a further two months. The third arbitrator, once agreed to by both Parties, will preside over the arbitral tribunal.

5. If a member of the arbitral tribunal is not chosen within the time limits defined in paragraph 3 of this Article, the Secretary-General of the Permanent Court of Arbitration, at the request of either Party, will appoint, at its discretion, arbitrators not yet appointed.
6. The place of the arbitration proceedings will be The Hague, the Netherlands.
7. The arbitral tribunal will take its decisions by majority vote. The decisions are final and binding on each Contracting Party.
8. The costs incurred by the arbitrators and other procedural costs will be borne equally by the Parties. The arbitral tribunal may, however, at its discretion, decide that a higher proportion of the costs will be borne by one of the two Parties.

ARTICLE 20: APPLICATION OF OTHER RULES

If the legislation of one of the Parties or the obligations between the Parties under international law currently existing or subsequently established between the Parties, in addition to this Agreement, contain rules, whether general or specific, authorizing investments made by investors of the other Party to a more favorable treatment than that provided for in this Agreement, these rules shall prevail, insofar as they are more favorable to the investor, over this Agreement.

ARTICLE 21: JOINT COMMITTEE ON INVESTMENT

1. The Parties hereby establish a Joint Committee on Investments (hereinafter: "the Committee"), composed of representatives of each Party and headed by senior officials of each Party.
2. Unless otherwise agreed by the Parties the committee shall meet on the request of either Party at any time as requested.



3. The functions of the Committee shall include:
- a. a general review of this Agreement with a view to furthering its objectives;
 - b. to discuss and review the implementation and operation of this Agreement;
 - c. to exchange information on and to discuss investment-related matters within the scope of this Agreement which relate to improvement of investment environment;
 - d. to consider any issues raised by either Party concerning investment agreements;
 - e. review the possibility of further facilitation of investment between the Parties;
 - f. evaluation of the results obtained from the application of this Agreement and consideration of any other issues or matters related to the implementation of this Agreement including solving problems, obstacles and dispute resolution before its submission to arbitration.
4. The Committee may, as necessary, make appropriate recommendations by consensus to the Parties for the more effective functioning or the attainment of the objectives of this Agreement.
5. The Committee may, upon mutual consent of the Parties, invite representatives of relevant entities other than the Governments of the Parties with the necessary expertise relevant to the issues to be discussed, and hold joint meetings with the private sectors.
6. The Committee may establish sub-committees and delegate specific tasks to such sub-committees.
7. The Committee shall discuss any issues regarding the implementation and interpretation of this Agreement.



ARTICLE 22: AMENDMENTS

As agreed between the Parties, modifications and amendments may be made to this Agreement in the form of an addendum and will enter into force in accordance with paragraph 1 of Article 18 of this Agreement.

ARTICLE 23: ENTRY INTO FORCE, DURATION AND TERMINATION

1. The Agreement shall be ratified or approved by The Contracting States and they shall notify each other in writing, through diplomatic channels, of the completion of the procedures required by their laws for the bringing into force of this Agreement. The Agreement shall enter into force on the date of the later of these notifications.
2. This Agreement is concluded for a period of 10 years renewable by both parties subject to joint evaluation after 5 year after its entry into force without intention of terminating it.
3. The resulting recommendations will be taken into account in the application of said protocol for the remaining period of investment.
4. In all cases, investment made prior to the date when the notice of termination of this Agreement becomes effective, the provisions of this Agreement shall continue to be effective for a period of ten (10) years from the date of termination of this Agreement.

ARTICLE 24: GENERAL COMMUNICATIONS

Communications concerning the implementation of this Agreement should be addressed to:

- a. In the case of the United Arab Emirates, Ministry of Finance, International Financial Relations and Organizations.
- b. In the case of the Republic of Côte d'Ivoire, Ministry of Economy and Finance.



In witness whereof the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

2021

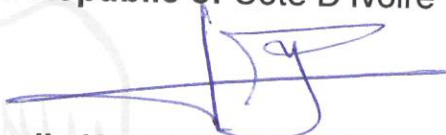
DONE at Dubai on 24 November in duplicate each in the languages, Arabic, English and French. All texts are equally authentic. In the event of any difference in the interpretation of the provisions of this Agreement by the Contracting Parties, the English text will prevail.

**For the Government of
The United Arab Emirates**


Mohamed bin Hadi AlHussaini

**Minister of State for
Financial Affairs**

**For the Government of
the Republic of Cote D'Ivoire**


Kandia KAMISSOKO CAMARA

**Minister of State, Minister of
Foreign Affairs, African
Integration and diaspora**



ACCORD

ENTRE

**LE GOUVERNEMENT
DE LA REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE**

ET

**LE GOUVERNEMENT
DES EMIRATS ARABES UNIS**

**POUR LA PROMOTION ET LA PROTECTION
RECIPROQUE DES INVESTISSEMENTS**



Le Gouvernement de la République de Côte d'Ivoire;

Et

Le Gouvernement des Emirats Arabes Unis;

Ci-après dénommés « les Parties Contractantes »

Reconnaissant l'importance de la contribution que l'investissement peut apporter au développement durable des Parties contractantes, notamment la réduction de la pauvreté, l'augmentation de la capacité de production, la croissance économique, le transfert de technologie et la promotion des droits de l'homme et du développement humain

Cherchant à promouvoir, encourager et créer des conditions d'investissement favorables afin d'explorer les opportunités d'investissement qui favorisent le développement durable sur les territoires de chaque Partie ;

Désirant promouvoir une plus grande coopération économique entre les deux parties en ce qui concerne les investissements réalisés par les investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre partie contractante ;

Réaffirmant le droit de chaque Partie contractante de réglementer et d'introduire de nouvelles mesures relatives à la promotion de l'investissement, et de protéger l'environnement, l'ordre public et la santé sur leurs territoires afin d'atteindre les objectifs de politique nationale ;

Désirant promouvoir sur leurs territoires un environnement propice au développement d'un secteur privé dynamique qui facilitera la création d'emplois, favorisera le transfert de technologie, le renforcement des droits de l'homme, le développement humain, soutiendra la croissance économique à long terme et contribuera efficacement à la lutte contre la pauvreté ;

Affirmant la volonté de lutter contre la corruption dans les régimes d'investissement et de promouvoir des lois réglementaires qui encouragent la transparence et la responsabilité dans la gouvernance d'entreprise et la conduite responsable des affaires ;

Sont convenus de ce qui suit :



ARTICLE 1 : DÉFINITIONS

Dans le cadre du présent Accord :

1- " Investissement " désigne tout type d'actif détenu ou contrôlé directement ou indirectement par l'investisseur de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante et qui est réalisé ou acquis conformément aux lois de la Partie contractante sur le territoire de l'autre, en particulier :

- a) les biens meubles et immeubles ainsi que tout autre droit, tels que hypothèques, gages, usufruits et droits similaires ;
- b) une entreprise, des actions, des obligations et d'autres formes de participation dans une entreprise ;
- c) la construction clé en main, la gestion, le partage des revenus et autres contrats similaires ;
- d) des obligations, des débentures et d'autres instruments de dette d'une entreprise ;
- e) les créances sur l'argent et sur toute prestation contractuelle ayant une valeur financière ;
- f) droits de propriété intellectuelle et industrielle, tels que les droits d'auteur, les marques, les brevets, les procédés techniques, le savoir-faire et les fonds de commerce, qui sont liés à l'investissement ;
- g) les droits conférés par la loi ou par un contrat, tels que les concessions, les licences, les autorisations ou les permis ;

Aux fins de la définition des investissements, les rendements qui sont investis sont traités comme un investissement et toute modification de la forme sous laquelle les actifs sont investis ou réinvestis n'affecte pas leur classification.



2-L'investissement ne comprend pas :

- a. le contrat commercial provenant de la vente de biens ou de services par un ressortissant ou une entreprise du territoire d'une Partie à une entreprise du territoire de l'autre Partie ; ou
- b. une extension de crédit dans le cadre d'une transaction commerciale telle que le financement du commerce ;

Pour être considéré comme un investissement aux fins du présent Accord, un actif doit avoir les caractéristiques d'un investissement, y compris des caractéristiques telles que l'engagement de capital ou d'autres ressources, les attentes de gain ou de profit et la prise de risque.

La sentence arbitrale ou toute ordonnance ou jugement rendu à l'égard de l'investissement ne sera pas considéré comme un investissement aux fins du présent Accord.

3.-Le terme "territoire" désigne :

- a) En ce qui concerne la République de Côte d'Ivoire, le territoire terrestre, les eaux intérieures, la mer territoriale et l'espace aérien au-dessus de ceux-ci, ainsi que la zone économique exclusive et le plateau continental sur lesquels elle exerce, conformément au droit international, des droits souverains aux fins d'exploration et d'exploitation des ressources naturelles, biologiques et minérales se trouvant dans les eaux de la mer, le sol et le sous-sol de celle-ci ;
- b) En ce qui concerne les Emirats Arabes Unis, le territoire des Emirats Arabes Unis, sa mer territoriale, son espace aérien et les zones sous-marines sur lesquels ils exercent, conformément au droit international, des droits souverains, y compris la zone économique exclusive et le continent et les îles sous sa juridiction pour toute activité menée dans sa zone maritime, le sol et le sous-sol dans le cadre de l'exploration ou de l'exploitation des ressources naturelles selon sa loi et le droit international.

4- Le terme "mesure" désigne toute loi, règle, règlement, pratique, politique, décision d'une Partie contractante ou de ses subdivisions ou instruments ;



5- Le terme "Convention CIRDI" désigne la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats ouverte à la signature à Washington DC le 18 mars 1965 ;

6- Le terme "Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI" signifie le règlement du mécanisme supplémentaire pour l'administration des procédures ;

7- Le terme "demandeur" désigne l'investisseur ou l'investisseur présumé qui cherche à obtenir une réparation pour la violation présumée du présent Accord par l'Etat hôte en vertu de la section C du présent Accord.

8- Le terme "défendeur" désigne la Partie contractante qui est partie à la procédure en vertu de la Section C du présent Accord

ARTICLE 2 : CHAMP D'APPLICATION

1. Le présent Accord s'applique aux investissements réalisés sur le territoire d'une Partie contractante, conformément à son droit interne, par des Investisseurs de l'autre Partie contractante, qu'ils soient réalisés avant ou après son entrée en vigueur. Toutefois, il ne s'applique pas aux différends survenus avant son entrée en vigueur, l'Accord s'appliquant au différend en cours.

2. Les dispositions du présent Accord ne s'appliquent pas aux mesures fiscales.

3. Les ressources naturelles ne sont pas couvertes par le présent Accord dans le cas des Emirats arabes unis ainsi que pour la Côte d'Ivoire.

ARTICLE 3 : PROMOTION DES INVESTISSEMENTS

1. Chaque Partie, sous réserve de sa politique générale en matière d'investissements étrangers, encourage sur son territoire national les investissements des investisseurs de l'autre Partie et admet ces investissements conformément à ses lois et règlements.

2. Aucune des Parties ne modifie unilatéralement un contrat d'investissement.



3. Chaque Partie encouragera et créera des conditions favorables pour que les investisseurs de l'autre Partie investissent sur son territoire.

4. Sous réserve de ses lois et règlements, une Partie contractante peut accorder une exonération fiscale ou prévoir un régime fiscal spécial pour les investisseurs dans des domaines industriels spécifiques, conformément aux lois des parties.

ARTICLE 4 : PROTECTION ET TRAITEMENT DES INVESTISSEMENTS

1. Chaque Partie accorde aux investissements effectués par les investisseurs de l'autre partie sur le territoire de l'État de la première Partie, un traitement juste et équitable ainsi qu'une protection et une sécurité totales conformément à la législation internationale ;

2. Il est entendu qu'une Partie ne viole pas l'obligation d'accorder un traitement juste et équitable énoncée au paragraphe 1 à moins qu'elle n'adopte des mesures ou une série de mesures qui constituent :

- a) un déni de justice ;
- b) une violation fondamentale de la procédure régulière ;
- c) un arbitraire manifeste ;
- d) une discrimination ciblée fondée sur des motifs manifestement illicites tels que le sexe, la race ou les convictions religieuses ;
- e) un manquement à l'obligation d'assurer une protection et une sécurité totales.

Une mesure est "manifestement arbitraire" lorsqu'il est évident que la mesure n'est pas rationnellement liée à un objectif politique légitime, par exemple lorsqu'une mesure est fondée sur un préjugé ou un parti pris plutôt que sur la raison ou les faits.

3. Aucune des Parties contractantes n'entravera de quelque manière que ce soit, par des mesures déraisonnables ou discriminatoires, la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance ou l'aliénation des investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie.



4. Chaque Partie respectera toute obligation qu'elle a contractée à l'égard de l'investissement de l'investisseur de l'autre Partie.
5. La détermination qu'il y a eu une violation d'une autre disposition du présent Accord ou d'un accord international distinct n'établit pas qu'il y a eu une violation du présent article.
6. Il est entendu que le "traitement juste et équitable" et la "sécurité physique" n'exigent pas un traitement en plus ou au-delà de ce qui est requis par la norme minimale de traitement des étrangers en vertu du droit international.

ARTICLE 5 : TRAITEMENT DE LA NATION LA PLUS FAVORISEE

1. Chaque Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements un traitement non moins favorable que celui accordé, dans des circonstances analogues, aux investisseurs d'un État tiers et à leurs investissements, en ce qui concerne la gestion, la conduite, l'exploitation et la cession des investissements.
2. Il est entendu que la référence aux "circonstances analogues" au paragraphe 1 exige un examen complet, au cas par cas, de toutes les circonstances d'un investissement, y compris, mais sans s'y limiter :
 - a) ses effets sur les tiers et la communauté locale ;
 - b) ses effets sur l'environnement local, régional ou national, y compris les effets cumulatifs de tous les investissements dans une juridiction sur l'environnement ;
 - c) le secteur dans lequel se trouve l'investisseur ;
 - d) l'objectif de la mesure concernée ; et
 - e) le processus réglementaire généralement appliqué à la mesure concernée.

L'examen visé au présent paragraphe ne sera pas limité ni biaisé en faveur de l'un ou l'autre facteur.



3. Il est entendu que le traitement visé au paragraphe 1 ne comprend pas les mécanismes de règlement des différends, les questions procédurales ou judiciaires, ni les engagements concernant les obligations de fond de l'État d'accueil en vertu du présent Accord ou d'autres accords internationaux.

4. Les dispositions du présent article relatives au traitement de la nation la plus favorisée ne seront pas interprétées comme obligeant une Partie contractante à étendre aux investisseurs de l'autre Partie contractante le bénéfice de tout traitement, préférence ou privilège qui résulte

- a) d'une zone de libre-échange, d'une union douanière, d'un marché commun ou d'un accord international similaire, existant ou futur, auquel l'une des Parties contractantes est ou peut devenir partie ; ou
- b) d'accords internationaux d'investissement auxquels une Partie est partie et qui ont été signés ou sont entrés en vigueur avant l'entrée en vigueur du présent Accord ; ou
- c) tout accord ou arrangement international portant entièrement ou principalement sur la fiscalité ou toute législation nationale portant entièrement ou principalement sur la fiscalité.

5. Les dispositions du présent article ne s'appliquent pas aux marchés publics, subventions et prêts, garanties et assurances accordés aux entreprises nationales.

ARTICLE 6 : TRAITEMENT NATIONAL

1. Sous réserve de ses lois et règlements, chaque Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde dans des circonstances analogues à ses propres investisseurs et à leurs investissements, en ce qui concerne la gestion, la conduite, l'exploitation et la cession des investissements.

2. les dispositions de l'accord ne s'appliquent pas aux marchés publics, aux filiales, aux subventions, aux prêts aux PME.



ARTICLE 7: EXPROPRIATION

1. Aucune des parties ne procédera à des expropriations, nationalisations ou mesures d'effet équivalent (ci-après dénommées "expropriation") à l'encontre des investissements des investisseurs de l'autre partie, sauf lorsqu'une telle expropriation est effectuée :

- a) à des fins d'utilité publique ;
- b) sur une base non discriminatoire ;
- c) en vertu d'une procédure régulière.

2. L'indemnité qui résulterait du non-respect du paragraphe 1, point c, du présent article est équivalente à la valeur marchande de l'investissement exproprié immédiatement avant l'expropriation ou l'expropriation envisagée doit être effectivement réalisable, librement transférable et exécutée sans délai.

3. L'indemnité est équivalente à la juste valeur marchande des investissements expropriés au moment où l'expropriation a été annoncée publiquement ou au moment où l'expropriation a eu lieu, selon ce qui se produit en premier. La juste valeur marchande ne doit pas refléter un changement de valeur résultant du fait que l'expropriation est devenue publique plus tôt.

4. L'indemnité doit être payée sans délai et comprend l'intérêt légal qui peut être déterminé de temps à autre par la Banque centrale de la Partie, en tenant compte du retard jusqu'au moment du paiement. Elle sera effectivement réalisable et librement transférable et sera librement convertible dans la monnaie de la Partie des investisseurs concernés, ainsi que dans des monnaies librement utilisables au taux de change du marché en vigueur à la date de l'expropriation.

5. Les investisseurs visés par l'expropriation ont un droit d'accès aux tribunaux ou organes administratifs de l'une des Parties expropriantes pour demander un examen rapide de leur cas et le montant de l'indemnité d'expropriation conformément aux principes énoncés dans le présent article.

6. Les paragraphes 1 et 2 du présent article n'affectent toutefois en aucune façon le droit d'une Partie d'appliquer les lois ou de prendre les mesures ou actions



réglementaires qu'elle juge nécessaires pour protéger les objectifs légitimes de bien-être du public, dans le domaine de la santé publique, de la sécurité et de l'environnement.

7. Nonobstant les dispositions du présent article, les actifs souverains et les fonds souverains ne peuvent faire l'objet d'une nationalisation, d'une expropriation, d'une mise sous séquestre, d'un blocage ou d'un gel par l'une des Parties ou de l'une de ces mesures directement ou indirectement à la demande d'un tiers.

8. Pour plus de certitude, il est entendu que il y a expropriation directe lorsqu'un investissement est nationalisé ou pris directement par transfert officiel de titre ou saisie pure et simple.

9. Il y a expropriation indirecte si une mesure ou une série de mesures prises par une Partie contractante a un effet équivalent à une expropriation directe, en ce sens qu'elle prive de manière significative l'investisseur des attributs fondamentaux de propriété de son investissement, y compris le droit d'utiliser, de jouir et de disposer de son investissement, sans transfert de titre officiel ou saisie pure et simple.

10. Afin de déterminer si une mesure ou une série de mesures prises par une Partie contractante, dans une situation de fait donnée, constitue une expropriation indirecte, il est nécessaire de mener une enquête au cas par cas, fondée sur les faits, qui tienne compte, entre autres, des facteurs suivants :

- a) l'impact économique de la mesure ou de la série de mesures, même si le simple fait qu'une mesure ou une série de mesures prises par une Partie contractante ait un effet négatif sur la valeur économique d'un investissement, n'établit pas qu'il y a eu ;
- b) la durée de la mesure, son objet et son contexte.

ARTICLE 8 : COMPENSATION DES PERTES

1. Les investisseurs de l'une des Parties qui ont subi des pertes de leurs investissements sur le territoire de l'autre Partie en raison d'une guerre ou d'un conflit armé, d'émeutes civiles, d'un état d'urgence national, d'une révolte, d'une insurrection ou d'une émeute se voient accorder, à titre d'indemnisation ou de tout



autre règlement, un traitement non moins favorable que celui accordé à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, si celui-ci est plus favorable.

2. Sans préjudice du paragraphe 1 du présent article, les investisseurs de l'une des Parties qui, à l'occasion de l'un des événements visés dans ce paragraphe, subissent une perte sur le territoire de l'État de l'autre Partie, le feront et sous réserve de restitution ou d'indemnisation dans les cas résultant de :

- a) de la réquisition de son investissement ou d'une partie de celui-ci par la force ou les autorités de ce dernier ; ou
- b) de la destruction de ses investissements ou d'une partie de ceux-ci par la force ou par les autorités de ce dernier, qui n'était pas requise par la nécessité de la situation.

ARTICLE 9 : TRANSFERTS

Chaque Partie contractante garantit le libre transfert sans délai des paiements relatifs à un investissement à l'intérieur et à l'extérieur du territoire de son État. Ces transferts comprennent :

- a) le capital initial et les montants supplémentaires pour maintenir ou augmenter un investissement ;
- b) le rendement de l'investissement ;
- c) les produits de la vente de tout ou partie de l'investissement ou de la liquidation partielle ou totale de l'investissement ;
- d) les paiements effectués en vertu d'un contrat, y compris un contrat de prêt ;
- e) les revenus du personnel expatrié dans le cadre d'un investissement sur leur territoire ; et
- f) les paiements effectués conformément aux articles 6 et 7 du présent Accord.

2. Chaque Partie permet que les transferts relatifs à un investissement soient effectués dans une monnaie librement convertible au taux de change du marché en vigueur à la date du transfert.



3. Nonobstant les paragraphes 1 et 2, chaque Partie peut retarder ou empêcher un transfert par l'application équitable, non discriminatoire et de bonne foi de ses lois et règlements relatifs à :

- a) la faillite, l'insolvabilité ou la protection des droits des créanciers ;
- b) l'émission, la négociation sécurisée de valeurs mobilières ;
- c) la commission d'infractions criminelles ou pénales ; ou
- d) à l'exécution de procédures judiciaires.

ARTICLE 10 : REFUS DE PRESTATIONS

1. Une Partie peut refuser d'accorder les avantages du présent Accord à un investisseur personne morale de l'autre Partie et aux investissements de cet investisseur si des personnes d'une Partie non contractante possèdent ou contrôlent ses investissements.

2. Les avantages du présent Accord seront refusés :

- a) aux personnes physiques ayant une double nationalité, dont l'une est de l'État d'accueil.
- b) à un investisseur qui planifie ou acquiert son investissement, par le biais d'entités intermédiaires, ou qui acquiert ou utilise la nationalité d'une des parties dans le seul but de bénéficier du présent Accord.

3. Une Partie peut refuser les avantages du présent Accord à un investisseur de l'autre partie qui est une société de cette autre Partie et aux investissements de cet investisseur si la société n'a pas d'activités économiques substantielles sur le territoire de la Partie en vertu du droit auquel elle a été apportée ou approuvée, et ce, que les investisseurs d'une Partie non contractante ou de la Partie contractante qui prend la décision de refus possèdent ou contrôlent la société.

La Partie qui refuse les avantages doit informer l'autre Partie avant de prendre sa décision.



4. Sans préjudice des paragraphes du présent article, le refus des avantages par un État d'accueil sera notifié sans délai à l'État d'origine de l'investisseur.

5. Aucune disposition du présent Accord n'oblige l'une ou l'autre des Parties contractantes à protéger les investissements réalisés avec des capitaux ou des actifs provenant d'activités illicites. L'investisseur concerné conserve le droit de saisir les juridictions compétentes.

ARTICLE 11 : INTERDICTION DES EXIGENCES DE PERFORMANCE

Aucune Partie contractante n'imposera ou n'appliquera, dans le cadre des activités d'investissement d'un investisseur de l'autre Partie contractante sur son territoire, l'une des exigences ou l'un des engagements suivants :

- a) exporter un niveau ou un pourcentage donné de marchandises ou de services ;
- b) atteindre un niveau ou un pourcentage donné de contenu national ;
- c) acheter, utiliser ou donner la préférence à des biens ou services fournis sur son territoire, ou acheter des biens ou services à une personne sur son territoire ;
- d) lier le volume ou la valeur des importations au volume ou à la valeur des exportations ou au montant des entrées de devises associées à cet investissement.

ARTICLE 12 : DROIT DE REGLEMENTER

1. Aucune disposition du présent accord ne sera interprétée comme empêchant l'une ou l'autre des parties d'adopter, de maintenir ou d'appliquer des mesures autrement compatibles avec le présent accord qu'elle juge appropriées pour :

- a) assurer le respect des lois et règlements de l'une des Parties qui ne sont pas incompatibles avec le présent Accord ;
- b) protéger l'environnement, la vie, la santé humaine ou végétale ;
- c) régler la conservation des ressources naturelles épuisables, vivantes ou



non vivantes ; ou

d)assurer le maintien et le rétablissement de la paix et de la sécurité internationales, ainsi que la protection des intérêts essentiels de sa propre sécurité.

2. L'adoption, le maintien ou l'exécution de ces mesures sont soumis à la condition qu'elles ne soient pas appliquées de manière arbitraire ou injustifiée ou qu'elles ne constituent pas une restriction déguisée aux investissements de l'une des Parties.

3. Les Parties reconnaissent qu'il est inapproprié d'encourager les investissements en assouplissant les mesures de santé publique, de sécurité ou d'environnement.

ARTICLE 13 : REGLEMENT DES DIFFERENDS RELATIFS AUX INVESTISSEMENTS ENTRE UNE PARTIE CONTRACTANTE ET UN INVESTISSEUR DE L'AUTRE PARTIE CONTRACTANTE

1. Tout différend qui pourrait survenir entre un investisseur d'une Partie contractante et l'autre Partie contractante à propos d'un investissement sur le territoire de cette autre Partie contractante sera, dans la mesure du possible, réglé à l'amiable et fera l'objet de négociations entre les parties en litige.

2. Les négociations commencent à la date à laquelle l'investisseur contestataire d'une Partie contractante demande des négociations par notification écrite à l'autre Partie contractante. Afin de faciliter le règlement à l'amiable du différend, la notification écrite précise le nom et l'adresse de l'investisseur contestataire, les questions, la base factuelle du différend, les constatations de l'investisseur contestataire (y compris toute pièce justificative) et leur base juridique présumée. À moins qu'il n'en soit convenu autrement, au moins une consultation aura lieu dans les 90 jours à compter de la date à laquelle l'investisseur contestataire d'une Partie contractante aura demandé des négociations à l'autre Partie contractante par notification écrite.

3. Si un différend entre un investisseur d'une Partie contractante et l'autre Partie contractante ne peut être réglé de cette manière dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle les négociations ont été demandées dans la notification écrite mentionnée au paragraphe 2 du présent article, et que l'investisseur contestataire a l'intention de soumettre le différend à l'un des forums



énumérés aux paragraphes 4 a.-e., l'investisseur contestataire devra, au plus tard en même temps qu'il soumet le différend à l'un des tribunaux, notifier son intention par écrit à l'autre Partie contractante.

4. Si un tel différend entre un investisseur d'une Partie contractante et l'autre Partie contractante ne peut être ainsi réglé dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle de telles négociations ont été demandées dans une notification écrite, l'investisseur aura le droit de soumettre le différend soit :

a. au tribunal compétent de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué ; ou

b. au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI) conformément aux dispositions applicables de la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États ouverte à la signature à Washington D.C. le 18 mars 1965, dans le cas où les deux Parties contractantes sont devenues parties à cette Convention ; ou

c. un tribunal arbitral ad hoc établi en vertu du règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI). Les parties au différend peuvent convenir par écrit de ne pas appliquer ce mode d'arbitrage ; ou

d. en vertu du Règlement du mécanisme supplémentaire pour l'administration des procédures par le Secrétariat du Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (Règlement du mécanisme supplémentaire du CIRDI), à condition que la Partie contractante contestante ou la Partie contractante de l'investisseur, mais pas ensemble, soit partie à la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington D. C. le 18 mars 1965 ; ou

e. de toute autre forme de règlement des différends convenue par les Parties au différend.

5. Une fois qu'un différend a été soumis à l'une des instances de règlement des différends mentionnées au paragraphe 4. a.-e., l'investisseur n'a aucun



recours aux autres instances de règlement des différends énumérées au paragraphe 4 a.-e.

6. Un investisseur ne peut soumettre un différend visé aux paragraphes 1 et 2 à l'arbitrage conformément au paragraphe 4 que si trois ans au plus se sont écoulés depuis la date à laquelle l'investisseur a pris ou aurait dû prendre connaissance pour la première fois de la violation alléguée et de la connaissance qu'il a subie des pertes ou des dommages.

ARTICLE 14 : DROIT APPLICABLE

1. Lorsqu'il rend sa décision, le tribunal applique le présent Accord tel qu'il est interprété conformément à la Convention de Vienne sur le droit des traités, et aux autres règles et principes du droit international applicables entre les Parties contractantes.

2. Le tribunal visé à l'article 12, paragraphe 4, points b) à e), n'est pas compétent pour déterminer la légalité d'une mesure, dont il est allégué qu'elle constitue une violation du présent Accord, en vertu du droit interne d'une Partie contractante. Il est entendu qu'en déterminant la conformité d'une mesure avec le présent Accord, le tribunal peut considérer, le cas échéant, le droit interne d'une Partie contractante comme une question de fait. Ce faisant, le tribunal suit l'interprétation dominante donnée au droit interne par les tribunaux ou les autorités de cette Partie contractante et tout sens donné au droit interne par le tribunal ne lie pas les tribunaux ou les autorités de cette Partie contractante.

3. Une interprétation conjointe des Parties contractantes, échangée par la voie diplomatique, interprétant une disposition du présent Accord sera contraignante pour le tribunal, et toute décision ou sentence rendue par le tribunal devra être conforme à cette interprétation.

ARTICLE 15 : LIEU DE L'ARBITRAGE

Les parties contestantes peuvent convenir du lieu légal de tout arbitrage en vertu des règles d'arbitrage applicables en vertu de l'article 12, paragraphe 4, points b)



à e). Si les parties en litige ne parviennent pas à un accord, le tribunal déterminera le lieu, qui sera situé sur le territoire d'un État partie à la Convention de New York de 1958 pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères, à condition que les Parties contractantes soient signataires de cette convention ou du tribunal de La Haye.

ARTICLE 16 : IMPARTIALITE ET INDEPENDANCE DES ARBITRES

1. Les arbitres sont indépendants et ne sont affiliés à aucun gouvernement. Ils ne participent pas à l'examen d'un litige qui créerait un conflit d'intérêt direct ou indirect. En outre, dès leur nomination, ils s'abstiennent d'agir en qualité de conseil ou d'expert ou témoin désigné par une Partie dans tout litige en cours ou nouveau concernant la protection des investissements en vertu du présent Accord ou de tout autre accord international. Les arbitres se conforment au code de conduite énoncé à l'article 12.
2. Si une Partie contestante estime qu'un arbitre a un conflit d'intérêts, elle peut inviter le Secrétaire général du CIRDI à rendre une décision sur la récusation de cet arbitre. Toute notification de récusation doit être soumise au Secrétaire général du CIRDI dans un délai de 15 jours à compter de la date à laquelle la nomination de l'arbitre récusé a été communiquée à la Partie contestante, ou dans un délai de 15 jours à compter de la date à laquelle les faits pertinents ont été portés à la connaissance de la partie contestante qui propose la récusation, si les faits pertinents ne pouvaient raisonnablement être connus au moment de la nomination de l'arbitre récusé.
3. L'avis de récusation doit indiquer les motifs sur lesquels la récusation est fondée. Tout arbitre peut être récusé en tout état de cause avant que la procédure ne soit déclarée terminée, s'il existe des circonstances qui donnent lieu à des doutes justifiés quant à l'impartialité ou l'indépendance de l'arbitre sur la base du code de conduite figurant à l'annexe I. La récusation est notifiée à toutes les autres Parties, à l'arbitre récusé et aux autres arbitres.
4. Lorsqu'un arbitre a été récusé par une Partie, toutes les Parties peuvent accepter la récusation. L'arbitre peut également, après la récusation, se retirer de sa fonction. Dans tous les cas, cela n'implique pas l'acceptation de la validité des motifs de récusation. L'autre Partie contestante et l'arbitre récusé doivent déposer



leur déclaration présentant leur position et les pièces justificatives dans les quinze (15) jours suivant la notification de la récusation.

5. Si l'autre Partie contestante n'a pas exprimé son consentement à la récusation ou si l'arbitre récusé ne démissionne pas dans les quinze (15) jours suivant la date de la notification de la récusation, la Partie contestante peut demander au Secrétaire général du CIRDI de rendre une décision fondée sur la récusation.

6. Le Secrétaire général du CIRDI s'efforce de rendre la décision dans un délai de trente (30) jours après avoir reçu les observations des Parties contestantes et de l'arbitre récusé. Si le Secrétaire général du CIRDI admet la récusation, un nouvel arbitre est nommé.

7. La procédure est suspendue dès le dépôt de la notification de la récusation jusqu'à ce qu'une décision sur la récusation ait été prise, sauf dans la mesure où les Parties contestantes conviennent de poursuivre la procédure.

ARTICLE 17 : SENTENCES

1. Une sentence rendue par le tribunal n'est contraignante qu'entre les Parties contestantes en ce qui concerne le cas particulier.

2. Aucun dommage punitif ou moral ne peut être accordé par le tribunal.

3. Lorsqu'un tribunal rend une sentence finale contre le défendeur ou contre le demandeur à la lumière d'une défense, d'une demande reconventionnelle, d'un droit de compensation ou de toute autre demande similaire du présent Accord, le tribunal ne peut accorder, séparément ou en combinaison, que :

a) des dommages pécuniaires ou, si possible, la restitution de biens ; et

b) les frais de la procédure d'arbitrage et les honoraires d'avocats conformément à la présente convention et au règlement d'arbitrage applicable.

4. Le tribunal ordonne que les frais d'arbitrage soient supportés par la Partie contestante qui succombe. Dans des circonstances exceptionnelles, le tribunal peut répartir les coûts entre les Parties au litige s'il estime que cette répartition



est appropriée dans les circonstances de la demande. Les autres frais raisonnables, y compris les frais de représentation et d'assistance juridiques, sont à la charge de la partie contestante qui succombe, à moins que le tribunal ne détermine que cette répartition est déraisonnable dans les circonstances de la demande. Lorsque seules certaines parties des demandes ont abouti, les coûts sont ajustés proportionnellement.

5. Le tribunal peut ordonner la constitution d'une garantie pour les frais s'il estime qu'il existe un doute raisonnable quant à la capacité du demandeur à faire face à une condamnation aux frais ou s'il le juge nécessaire pour d'autres raisons.

ARTICLE 18 : APPLICATION DE LA LOI

1. La sentence est exécutée conformément à la loi de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été réalisé et la sentence est invoquée, à la date indiquée dans la sentence.
2. Sous réserve de toute procédure de révision applicable, chaque partie contestante se conformera sans délai à une sentence rendue par le tribunal. Une partie contestante peut demander l'exécution d'une sentence arbitrale en vertu de la Convention CIRDI ou de la Convention de New York.
3. Un demandeur ou un État hôte ne peut pas demander l'exécution d'une sentence finale avant que :
 - a) dans le cas d'une sentence finale rendue en vertu de la Convention CIRDI :
 - i. 120 jours se sont écoulés depuis la date à laquelle la sentence a été rendue et aucune Partie contestante n'a demandé la révision ou l'annulation de la sentence ; ou
 - ii. la procédure de révision ou d'annulation est terminée ; et
 - b) dans le cas d'une sentence finale rendue en vertu du Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI, du Règlement d'arbitrage de la CNUDCI ou d'autres règles convenues par le demandeur et l'État hôte :



- i. 90 jours se sont écoulés à partir de la date à laquelle la sentence a été rendue et aucune partie contestante n'a entamé une procédure de révision, d'annulation ou de retrait de la sentence ; ou
 - ii. un tribunal a rejeté ou accueilli une demande de révision, d'annulation ou de mise à l'écart de la sentence et il n'y a pas d'autre appel.
4. Une sentence rendue en vertu de la Convention du CIRDI ou du Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI est soumise aux dispositions respectives de la Convention du CIRDI. Une sentence rendue en vertu du Règlement d'arbitrage de la CNUDCI est soumise aux dispositions respectives du Règlement d'arbitrage de la CNUDCI.
5. Les intérêts de retard prévus dans une sentence ne s'appliquent pas pendant la durée d'une procédure d'annulation.

ARTICLE 19 : REGLEMENT DES LITIGES ENTRE LES PARTIES

1. Tout différend entre les Parties concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord sera, dans la mesure du possible, résolu par voie de consultation et/ou par d'autres voies diplomatiques.

Si dans un délai de six (06) mois à partir du moment où il a été soulevé par l'une ou l'autre des Parties contractantes, le différend n'est pas réglé, il sera soumis à une commission mixte ad hoc composée des représentants des Parties contractantes ; elle se réunira sans délai .

2. Si la commission mixte ad hoc n'est pas en mesure de régler le différend dans un délai de six mois à compter du début des négociations, celui-ci est soumis à un tribunal d'arbitrage à la demande de l'une des parties contractantes.

3. sauf accord contraire des parties, la procédure d'arbitrage est conduite conformément au règlement facultatif de la Cour permanente d'arbitrage pour l'arbitrage des différends entre deux États, sauf modification par les Parties ou par le présent Accord.

4. Sauf accord contraire des Parties, le différend sera réglé par un tribunal arbitral composé de trois membres. Chaque Partie nommera un arbitre dans les deux mois suivant la date à laquelle l'une des Parties reçoit une demande d'arbitrage



de l'autre Partie. Les deux arbitres ainsi désignés choisiront ensemble un troisième arbitre d'un pays tiers dans un délai supplémentaire de deux mois. Le troisième arbitre, une fois accepté par les deux Parties, présidera le tribunal arbitral.

5. Si un membre du tribunal arbitral n'est pas choisi dans les délais définis au paragraphe 3 du présent article, le Secrétaire général de la Cour permanente d'arbitrage, à la demande de l'une ou l'autre des Parties, nommera, à sa discrétion, les arbitres non encore désignés.

6. Le lieu de la procédure d'arbitrage sera à la Haye, aux Pays-Bas.

7. Le tribunal arbitral prendra ses décisions à la majorité des voix. Les décisions sont définitives et contraignantes pour chaque Partie contractante.

8. Les frais encourus par les arbitres et les autres frais de procédure seront supportés à parts égales par les Parties. Le tribunal arbitral peut toutefois, à sa discrétion, décider qu'une proportion plus élevée des frais sera supportée par l'une des deux Parties.

ARTICLE 20 : APPLICATION D'AUTRES REGLES

Si la législation de l'une des Parties ou les obligations entre les Parties en vertu du droit international existant ou établi ultérieurement entre les Parties, outre le présent Accord, contiennent des règles, générales ou spécifiques, autorisant les investissements réalisés par les investisseurs de l'autre Partie à un traitement plus favorable que celui prévu par le présent Accord, ces règles prévaudront, dans la mesure où elles sont plus favorables à l'investisseur, sur le présent Accord.

ARTICLE 21 : COMITE MIXTE SUR L'INVESTISSEMENT

1. Les Parties établissent par la présente un Comité conjoint sur les investissements (ci-après : "le Comité"), composé de représentants de chaque Partie et dirigé par des hauts fonctionnaires de chaque Partie.

2. À moins que les Parties n'en conviennent autrement, le comité se réunit à la demande de l'une ou l'autre des Parties, à tout moment, selon les besoins.

3. Les fonctions du comité comprennent :



- a) un examen général du présent Accord en vue de favoriser la réalisation de ses objectifs ;
 - b) la discussion et un examen de la mise en œuvre et le fonctionnement du présent Accord ;
 - c) un échange des informations et discuter des questions liées à l'investissement dans le cadre du présent Accord, qui ont trait à l'amélioration de l'environnement d'investissement ;
 - d) l'examen de toute question soulevée par l'une ou l'autre des Parties concernant les accords d'investissement ;
 - e) l'examen de la possibilité de faciliter davantage l'investissement entre les parties ;
 - f) l'évaluation des résultats obtenus par l'application du présent Accord et l'examen de tout autre problème ou question lié à l'application du présent Accord, y compris la résolution des problèmes, des obstacles et le règlement des différends avant sa soumission à l'arbitrage.
4. Le Comité peut, si nécessaire, faire des recommandations appropriées par consensus aux Parties pour un fonctionnement plus efficace ou la réalisation des objectifs du présent Accord.
5. Le Comité peut, avec le consentement mutuel des Parties, inviter des représentants d'entités pertinentes autres que les Gouvernements des Parties ayant l'expertise nécessaire en rapport avec les questions à discuter, et tenir des réunions conjointes avec les secteurs privés.
6. Le Comité peut établir des sous-comités et déléguer des tâches spécifiques à ces sous-comités.
7. Le Comité discute de toute question concernant la mise en œuvre et l'interprétation du présent Accord.



ARTICLE 22 : AMENDEMENTS

Comme convenu entre les Parties, des modifications et des amendements peuvent être apportés au présent accord sous la forme d'un addendum et entreront en vigueur conformément au paragraphe 1 de l'article 18 du présent Accord.

ARTICLE 23 : ENTREE EN VIGUEUR, DUREE ET RESILIATION

1. L'Accord sera ratifié ou approuvé par les États contractants et ils se notifieront par écrit, par la voie diplomatique, l'accomplissement des procédures requises par leur législation pour son entrée en vigueur.

L'Accord entrera en vigueur à la date de la dernière de ces notifications.

2- . Le présent Accord est conclu pour une durée de 10 ans renouvelable par les Parties sous réserve d'une évaluation conjointe 5 ans après son entrée en vigueur.

3. Les recommandations qui en résulteront seront prises en compte dans l'application dudit Accord pour la durée restante de l'investissement.

4. Dans tous les cas, les investissements effectués avant la date d'entrée en vigueur de l'avis de résiliation du présent Accord resteront en vigueur pendant une période de dix (10) ans à compter de la date de résiliation du présent Accord.

ARTICLE 24 : COMMUNICATIONS GENERALES

Les communications concernant la mise en œuvre du présent Accord doivent être adressées à :

- a. Dans le cas de la République de Côte d'Ivoire, au Ministère de l'Economie et des Finances.
- b. Dans le cas des Emirats Arabes Unis, au Ministère des Finances, Relations financières internationales et Organisations.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent accord.



Fait à Dubaï le **24 Novembre 2021** en deux exemplaires chacun en langues française, arabe et anglaise. Tous les textes font également foi. En cas de divergence dans l'interprétation des dispositions du présent Accord par les Parties contractantes, le texte anglais prévaudra.

**POUR LE GOUVERNEMENT DE LA
REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE**

Kandia KAMISSOKO CAMARA

Ministre d'Etat, Ministre des Affaires
Etrangères, de l'Intégration Africaine
et de la Diaspora

**POUR LE GOUVERNEMENT DE L'ETAT
DES EMIRATS ARABES UNIS**

Mohamed bin Hadi AlHussaini

Minister of State for
Financial Affairs